

سلسلة علوم المصحف (1)

ذيل مورد الظمان في فن ضبط مرسوم القرآن

لناظمه الإمام أبي عبد الله سيدي محمد بن محمد

ابن إبراهيم الشريشي نزيل فاس

الشهير بالخراز (ت 718 هـ)

تقديم وتقريب

الأستاذ مصطفى البحياوي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تقديم

الحمد لله حق حمده، والصلاة والسلام على صفوته من خلقه سيدنا محمد وعلى آله وصحبه، وبعد :

فباسم الفتح العظيم سبحانه وتعالى نستفتح بأول إصدار لنا في المؤسسة بعد المصحف المحمدي الشريف بتعدد طبعاته، وأحجامه، وهو إصدار أردناه أن يكون باكورة إنجازات المؤسسة في الأنشطة العلمية المواكبة في خدمة المصحف الشريف.

ويتعلق الأمر بتحقيق «ذيل مورد الظمان» لأبي عبد الله محمد بن محمد بن إبراهيم الشريشي نزيل فاس الشهير بالخراز (ت718 هـ) في صدر دولة بني مرين.

وكان الناظم رحمه الله قد نظم أرجوزة في رسم القرآن سماها «عمدة البيان في رسم وضبط حروف القرآن» ونظم هذا الذيل الملحق بها في الضبط، بحيث جمع أهم مسائل الرسم والضبط من مصادرها عند الحافظ أبي عمرو الداني وأبي داود سليمان بن نجاح وأبي الحسن علي بن محمد المرادي البلبنسي وأبي القاسم بن فيره الشاطبي دون أن يعزو المسائل والأقوال إلى من نقلها منهم، فلما فرغ منها واطلع عليها بعض العلماء استحسنوا نظمه لذلك وتيسيره لهذه المسائل للحفظ والاستشهاد بها عند الحاجة، فعدل وحرر واحتفظ بذيل العمدة المخصص للضبط، وعدة أبياته نحواً من 154 دون أي تعديل، وسمى المجموع المعدل بمورد الظمان في فني رسم وضبط القرآن.

وقد ظل المورد هذا من عهد ناظمه في طليعة ما يعرف باسم «الكراريس» جمع كراسة، وهي مجموعة المنظومات التي تُكوّنُ عدّة الطالب، ويُؤمر بحفظها وهو في «الكتاب» مع مورد الظمان في الرسم وأرجوزة أبي الحسن علي بن بري التازي المسماة بـ «الدرر اللوامع في أصل مقرئ الإمام نافع»

وذلك لأن قارئ روايتي ورش وقالون عن نافع في حاجة ماسة إلى معرفة رسمها وضبطها، لأنه من أركان القراءة ومقومات صحة الرواية، فاحتاج إلى نظم مختصر للقواعد ميسر لاستحضارها يعني عن الكتب المطولة في الرسم كـ«المقتع» لأبي عمرو الداني و«المحكم في نطق المصاحف» له، وكتاب «التنزيل في هجاء التنزيل» لأبي داود سليمان بن نجاح، وذيله في الضبط المسمى بـ«أصول الضبط»، وكـ«أرجوزة المنصف» لأبي الحسن البليسي في الرسم، ورائية الإمام الشاطبي في الرسم المسماة: «عقيلة أتراب القصائد في أسنى المقاصد» وغيرها وقد عني العلماء بشرحها والنظم على منوالها ولكنها بقيت لها الصدارة إلى اليوم، كما ظلت معتمدة في المشرق وفي المغرب في معرفة مسائل الوفاق والخلاف مع أصلها «مورد الظمان» لناظمها كما يشار إلى ذلك عادة في الملاحق التي تذييل بها المصاحف المطبوعة، سواء برواية ورش أم برواية حفص أو غيرها.

وقد بذل الأستاذ العلامة السيد مصطفى البحياوي عضو الهيئة العلمية بالمؤسسة - حفظه الله - جهدا مشكورا في إعداد أرجوزة «ذيل مورد الظمان المخصص لفن ضبط القرآن» كما سماه، كما بذل جهدا مضاعفا في تحقيق أبياتها وتحريروا ألفاظها وضبطها بالشكل التام مساعدة للقارئ والطالب على تصحيح روايتها اعتمادا على أصح النسخ المعتمدة فيها وعلى بعض شروحيها كـ«فتح المنان» لابن عاشر و«دليل الحيران» للمارغني.

كما أتحنف المحقق القارئ الكريم بتحقيقات وتعليقات في غاية الجودة والإفادة وكتب بها أبيات الأرجوزة من أولها إلى آخرها، يبين فيها على وجازتها واختصارها مقاصد الناظم، كما يفصل أحيانا في ذكر مسائل الخلاف والأوجه الجائزة، ويبين ما عليه العمل منها مما يفيد القارئ والطالب ويشهد بغزارة علمه حفظه الله في هذا الشأن.

والمؤسسة حين تعمل على نشر هذا العمل العلمي للأستاذ العلامة سيدي مصطفى البحياوي، تأمل أن تتبعه عن قريب - بعون الله وحسن توفيقه - بمجموعة من الأعمال العلمية التي هي رهن التحقيق والإعداد تنتظر دورها لبلورة نشاط «مؤسسة محمد السادس لنشر المصحف الشريف» من خلال هذه المنجزات العلمية في التحقيق والتأليف التي تواكب بها عملها الدؤوب

في مراجعة المصاحف وإعدادها ونشرها وتوزيعها والسهر عليها، قياما منها بما هو منوط بها من مهام تسعى للنهوض بها جاهدة لترقى بها إلى مستوى المطامح والغايات التي رسمها لها واستهدفها من تأسيسها ورعايتها مولانا المؤيد بالله أمير المؤمنين جلالة الملك محمد السادس أعزه الله وأيده، وأبقاه ذخرا للبلاد والعباد، وأقر عينه بولي عهده المولى الحسن وشقيقه المولى الرشيد وسائر أعضاء أسرته، إنه سميع مجيب.

ذ. حميد حماني
مدير المؤسسة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مدخل

الحمد لله الذي ضَبَطَ مَرَسُومَ مَقَادِيرِ الوجودِ على مُحَكَمِ الْمُخْفَى من مَسْطُورِ قَضَاءِ الجودِ، إذ كان الخلق منه صِلَةً رَحْمَةً، ونَقْلُ رَسْمِ الشريعةِ غَايَةَ الحِكمةِ، وَمَدُّ مَنشُورِ الوِلايَةِ بِخَتَمِ الرِّسَالَةِ إِبْرَازاً لِأَنموذَجِ العِصْمَةِ، صَلَّى اللهُ وَسَلَّمَ وَبَارَكَ عَلَى مُجَلِّي مَثَلِهِ، وَعَلَى صَحْبِهِ وَآلِهِ صَلَاةً وَسَلَاماً مُوصِلِينَ بِالمَدَدِ إِلَى غَايَةِ المَدَى وَالأَبَدِ. فَمَا تَرادَفَتْ تِلْكَمِ الدَّوَالِ الآنْفَةَ رَسْمًا وَوَسْمًا إِلَّا لِتَجْلِيَةِ نَصِّ الحِيقَةِ أَمْرًا وَحُكْمًا، لِثُرَى بَعِينِ المُطالِعِ فِي مَنبَرِ النَّمَامِ مُبْرَأَةً من شَوْبِ إِشْمَامٍ، أَوْ دَمَجِ إِدْغَامٍ أَوْ إِمالَةٍ لا تُرَامُ؛ فلا مُلْحَقٌ ولا زائدٌ إلا وهو مُقَيِّدٌ بوارِدٍ، ومُلَوَّنٌ بِلَوْنٍ فائِدٍ بِشَدِّهِ لِسُكُونِ جَرِيانِهِ عَلَى مَرادِ سَنَنِهِ لِيتطابَقَ الأداءُ والقضاءُ عَلَى حاقِّ مِيزانِهِ ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ عِنْدَهُ بِمِقْوَادٍ * عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ ١﴾.

وبعدُ،

فإنَّ قَنَ ضَبَطَ مَرَسُومِ الهِجاءِ عَلَى سَنَنِ المَقْرُوءِ بِهِ فِي الأداءِ مِنْ أَجْلِ عُلُومِ المِصحفِ الشَرِيفِ، وَهِيَ بِعامَّةٍ مِنْ جُمْلَةِ عُلُومِ القُرْآنِ، إِلا أَنها تَخَصَّصَتْ فِيمَا يَتَّصِلُ بِكونِهِ كِتابًا مُبِينًا، يُعْنَى بِصُورَتِهِ الكِتابِيَّةِ، أَي بِما لَهُ تَجَلُّلٌ فِي السَّوادِ أَصْلاً أَوْ إِحْفاقاً، مِنْ رِسمٍ، وَضَبَطٍ، وَوَقْفٍ،

1 الأيتان 9 و 10 من سورة الرعد.

وَعَدَّ آيٍ، وَتَجْزِئَةٍ، بَلْ وَخَطٍ، وَتَلْوِينٍ، وَتَحْلِيَةٍ، وَتَسْمِيَةِ فُصُولٍ، وَسُورٍ، وَفَهْرَسَةٍ.

إذ هو جدير بأن يُحفظ في السّطر حفظه في الصّدر، حَقِيقٌ بأن يُكتب ويُنشر، وحرِيٌّ بأن يُقرأ ويُذكر، وكيف لا وقد سمّاه مُنزله روحاً ونوراً؛ فلا حرّكٌ بغير روح، ولا إدراكٌ بغير نور. وقد ترأّف العُلَمَانُ: الكتاب والقرآن منذ بدء التّنزيل إطلافاً على المُنزَل على النَّبِيِّ الخاتم للتّحدي والهداية، فكانت دلالته آية، وأداؤه آية، ورسمه آية، وترادفت الآيُ لتكون وجوهاً لإنجازٍ يشهد لفائقيته وتماميته، تصديقاً لقول مُنزله

﴿وَتَمَّتْ كَلِمَاتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا﴾²

هذا، وإنّ من أجَلِّ ما صنّف نظماً في تقريب علم ضبط الهجاء بغاية الوفاء : «ذيل المورد»، وهو وإن كان موصولاً بأصل المورد المسمى بـ«عمدة البيان» قبل أن يُعدّله مؤلفه ويكمله، فقد ظل على ما هو به، لم يطله أي تعديل لا في كمّ ولا في كيف، بل قد أفرد بالشرح وحُشي عليه بتعاليق الفتح، فجاء كُنَيْفًا مَلِيَّ عِلْمًا، جوهرةً واسطةً عَقْدٍ بين دُرّة الأداء ودُرّة مرسوم الهجاء.

ومؤسسة محمد السادس لطباعة المصحف الشريف إذ تعتزم تصدير إصداراتها ضمن سلسلة متون علوم المصحف الشريف بهذا الرجز الجامع اللطيف، تُدَلُّ على أنها تروم فعلاً تَمْتِنَ علوم المصحف الشريف بنشر هذه المصنّفات القيّمة الخادمة، باعتبار هذا الإنجاز من صميم رسالتها لنشر المصحف، إحياءً لكل ما من شأنه أن يجعل هذا

2 الآية 115 من سورة الأنعام.

الجانب من التراث مُتداولا ومُقرَّباً لجمهور مُبتَغيه وطالبيه. أضف إليه حُسن اختيارها لهذا الاستهلال، لأن تصنيفه كان بِيراع عالم أندلسي مغربي ابن البيت، جمع في مصنفه إلى فائق الاختصار اعتماد مصادر الأئمة الكبار، والتنبيه على الوجه المقدم المُختار في الأعم إلا ما استثنى لاعتبار.

عملنا في الذيل :

عملنا لإنجاز هذا الإصدار منحصر في جانبين: تقديم له مُقتضب، وتقريب لمادته منتخب. أما التقديم فيُترجم لصاحب المتن في أسطر بإيجاز غالب، ثم يعرّف بالمتن في وضعه وموضوعاته في جوانب، كما يشرح المهم من مبادئ فنّ الضبط لإسعاف الطالب. وأما التقريب فمن غرضه :

- عنونة الأبواب بتراجم مُجَلِّية لمضامينها في غاية الدقة ووضع

عدّة أبياتها بإزائها.

- شكل ما يشكل من ألفاظ المتن من صيغة أو إعراب.

- رسم كَلِم القرآن في الهامش والمتن على مرسوم المصحف

تلافياً لأي اضطراب.

- محاذاة النظم بهوامش موضحة، وأحيان شارحة، لمساعدة

المُطالع على أخذ الجنى دون عَناء، من غير إنقالٍ أو إفاضة، حوالته

على شرحه البسيط المسمى «إنجاز الموعد» يسر الله إتمامه.

- فهرسة الذيل بتفصيل يُدل على المظانّ والموارد للرائد والقاصد.

ومن مقاصد هذه الإصدارات إذا هي أخذت طريقها ووفرت لها متطلبات إنجاز متميز، أن تكون رائدة على المستويين المنهجي والمعرفي، إحياءً للمتون المعتبرة، وتمتينا للمعرفة بها، أملا في نهضة علمية جادة تتوخى التمتين لغاية التمكين، ببعث المهم من مصنّفات العلم المحرّر بأقلام أئمة لا يجادل أحد في أهليتهم، ويبقى للدارسين بالشرط أن يقربوا، ويهذبوا، ويطيبوا؛ والثلاثة ذي من وفاء الأبناء للأباء، ومن حُسن عهد الخالف بالسالف.

جزى الله أئمتنا، ورَفَق بأمتنا، وهداها سُبُل الإحياء والإنماء، لمد الجسور، وإشاعة النور، لتحظى بوعد الله لها بحُسن العاقبة وطيب المناقب.

أولاً : التقديم

أ. ترجمة الناظم

اسمه ونسبه وحليته :

هو محمد بن محمد بن إبراهيم أبو عبد الله الأموي نسباً، الشريشي مولداً ونشأة، الخراز حرفة، الفاسي داراً ومقرأً ومدفناً، توفي سنة 718هـ ودفن بباب الحمراء على ما رجحه العلامة عبد الله كَنون في النبوغ 2 / 219.

حلاه ابن الجزري في غاية النهاية بالإمام المقرئ الكامل، والكتاني في سلوة الأنفاس بالعلامة المحقق المقرئ، كان إماماً مقدماً في مقراً نافع، إماماً في الضبط عارفاً بعلمه وأصوله، بارعاً في فنون شتى.

مشيخته :

من أجَلِّ شيوخه أبو عبد الله القصاب المقرئ، وابن أجروم. ومن أجَلِّ تلامذته عبد الله الصنهاجي الشهير بابن آجطا وهو الشارح الأول لنظمه عمدة البيان المسمى بالتبيان.

مصنفاته :

ذُكر له شرح الحُصرية في مقراً نافعاً للقيرواني الضرير، وشرح على العقيلة، وشرح لُدَّر ابن بري المسمى القصد النافع.

وله المهدَّب المختصر في الرسم المحرر، نقل عنه صاحب الطُّرر على المورد، ومن أواخر ما كتب مورد الظمان في رسم وضبط القرآن إذ أرَّخه بقوله:

في صفر سنة إحدى عشرة من بعد سبعمائة للهجرة

مكانته :

تتجلى مكانته في الثناء عليه من الكبار مثل ابن آجطا، والمجاصي، وابن خلدون، والرجراجي، والتَّنسي. وفي اختيار نَظْمِهِ للدَّرس والاستحضار، والعناية به شرحا وتعليقا وإضافة، والنقل عنه والإسناد إليه، مما يدل على أنه في ذروة الاعتبار.

ب. التعريف بالمتن

وضعه :

نَظْمٌ رَجَزٌ في الأغلب، وإلا ففيه كثير من بحر السريع (مستفعلن مستفعلن مفعولات). وعليه فإن إطلاق الرَّجَز عليه إطلاق لغوي لا اصطلاحى، إذ الرجز لغة ما قصرت أجزاءه. وجملة أبياته 153 بيتا. وقد كان ذيلًا لنَظْمِ عمدة البيان لمصنفه قبل أن يُعدِّله ويُغيِّر اسمه إلى مورد الظمان، لِمَا انتُقِدَ عليه فيه من بعض التقصير في العزو وتحرير المختلف. وبعد تغيير المحتوى والاسم وُصل ذيل الضَّبُّط بالمُعَدَّل كما كان عليه مع العمدة، إذ وُلِدَ كما قيل لتمام.

مادته :

وعامة مادته من ذيل المقنع، وبعضها من محكمه، ونزر من أصول الضبط لسليمان بن نجاح أبي داود برأينا ولا يتسع هذا المختصر للاستدلال.

موضوعاته :

هي مباحث أصله الأحد عشر، إلا أنه اختزلها في ثمانية أبواب مُستغنياً عن قصة ابتداء النقط والاختلاف في حكمه لأنه ليس من أبحاث الصلب.

وأدرج مبحث امتحان مواضع الهمزات المستقل في الأصل في مبحث أحكام الهمز، ومبحث النون الساكنة وما بعدها ملحقا بمبحث أحكام التنوين في الباب الأول.

مظاهر العناية به باقتضاب :

حَظِيَ الذَّيْلُ كأصله بعناية فائقة تَجَلَّتْ في وَفرة الشروح عليه وتنوعها من مختصر ومطول. واشتُغِلَ به واكْتُفِيَ به عن أصوله لزهاء أربعة قرون، بل ما هُجرت بسببه كتب الداني وأبي داود إلا لما اجتمع له من مواصفات الاعتبار والاستيعاب والاختصار بشرطه، وحسن الاختيار.

وقد استهلت شروحه بأولها بقلم تلميذه ابن آجط الصنهاجي، وشرح معاصره المجاصي، وتوالت الشروح عليه والتعليقات ووضع

الطُّرر والتَّكْمَلات وتخصيص المشكلات، ونذكر هنا أسماء لأمعة كان لها اعتناء خاص به، كابن عاشر الفاسي صاحب المرشد، والرجراجي في حلة الأعيان، والتلمساني، وابن القاضي في الخلاف والتشهير.

وقد كان حظ الذيل من العناية وافرا إلى ما شمله من عناية الأصل بالتَّبَع، وقد أفرد بالشرح والطُّرر من جمع، كالتَّنْسي في الطَّراز، والتَّنْملِي في شرح الضَّبْط، والمنبهي في كشف الغمام، والزياتي في الطُّرر.

ج. شرح المهم من مبادئ فن الضبط

وذلك لإسعاف مبتغيه بتقريب حده، وسماه، ومعالمه، وقواعده، ومقاصده، وحُكْمه، وصلته بالمرسوم بغاية الاختصار.

1. الضبط لغة واصطلاحاً :

الضَّبْط وضعا الإثبات والتقييد، ومنه ضَبَطَ الدابة بالشَّكَّال أي قَيَّدَها به حتى لا تنفلت. ويطلق مُرادا به غاية ذلك وثمرته وهو الحِفْظ والصَّون بحزم فيكون من باب إطلاق المسبَّب على سببه. وفي اصطلاح الرُّسَّام عِلْمٌ يُعْنَى بدوالِّ وعوارض المرسوم من حركاتٍ وهيئاتٍ نَقْطٍ ودارةٍ زيْدٍ ومُلْحَقِ حَرْفٍ وصِلاتٍ ومَطَّاتٍ ونحو ذلك، لغاية تقييد المقروء به على المرسوم بما يرفع اللبس والاحتمال.

2. أسماؤه :

يُرادف لفظ الضَّبَط لفظتي النَّقْط والشَّكْل، والصَّلَةُ بين الثلاثة بَيِّنَةٌ، إلا أن في تسمية الضَّبَطِ بالنَّقْطِ إشارة إلى ما كان عليه أولاً في زمن الاستحداث مع أبي الأسود الدؤلي. وفي تسميته بالشكل اعتباراً ما صار إليه في زمن التحديث مع الخليل ابن أحمد الفراهيدي؛ والضَّبَطُ يَعْمُهُمَا معاً، إذ يشمل التقييد بالأشكال في الأعم، وبالنَّقْطِ المُدَوَّرِ فيما لا تفي الأشكال بالدلالة على وَجْه أَدَائِهِ كَنَّقَطِ المَشَمِّ والمُمَالِ والمَخْتَلَسِ.

ولعلَّ إطلاق النَّقْطِ على الإعجام المميِّز لذوات الحروف المشتبهة رسماً من نحو ذال ودال، وطاء وظاء وغيرها، هو الذي سوَّغَ تعميم إطلاقه على ما يُميِّز الحروف بحسب ما يَعْرِضُ لها بالتركيب من هِيئاتِ أداءِ وَبِنِيَةِ وإِعْرَابِ.

3. موضوعه :

يبحث علمُ الضَّبَطِ في العلامات الدَّوَالِ على عوارض الحروف من حركةٍ وسكونٍ وتشدِّيدٍ وتخفيفٍ ومطٍّ وإمالةٍ ونحو ذلك، أو قِلِّ موضوعه : حروف المرسوم من حيث ما يَعْرِضُ لها من نَقْطٍ وَهَيْئَةٍ، ودائرة زيد، وصلاتٍ، وتلوين، وترقيق وشبه ذلك. وتنحصر مباحثه الأصول في عشرة فصول وفيها قلت :

مباحث الضبط لديهم حصراً حركة الحرف سكونٌ يُجرى³

3 يُجرى أي يُوضع

شَدُّ ومدغم وهمز كيف جا جرة نقلٍ وصلات أدرجا
وملحقٌ وزائدٌ لأم ألف فتلك عشرٌ من فصول تأتلف

4. أهم فوائده التي هي مقاصده :

- إزالة اللبس عن الحروف سواء تعلّق الأمر بإعراب أو بناء أو
بنية أو صيغة أداء.

- ضبط المقروء به على المرسوم لتحقيق شرط الموافقة -ولو
تقديرا- والتي تُعد أحد الأركان المصحّحة للأداء.

- تمييز أنواع المخالفة المغتفرة للمرسوم من غيرها باعتبار
المصاحف الأئمة أصولا ثواني للقراءة، أما الأصل الأول الذي هو
المعول فالأداء والتلقّي المسند.

5. مبناه ومستثناه :

مَبْنَى الضَّبْطِ على وصل القراءة إلا ما استثنى من ذلك، إذ من
وظيفته بيان الحركات والإعراب، فلا مدخل له في الوقف والابتداء،
عكس الرسم، إلا ما استثنى منه هو الآخر. وفي بيان ذلك قلت:

والضبط مبني على أسّ الدَّرَج والرسم بالعكس سوى الذي خرج

وفي بيان مستثنيات الضبط السبعة من قاعدة مبناه قلت :

ترأءا عادا الأولى يينؤما تركيبُ نونٍ نقطٌ وصلٍ عمّا
ونحو ماءً وكذا شا أنشره وبأبه لمبديلٍ قد ذكره
فاستثنين سبعتها من أصل «الضبطُ مبنيٌّ على ذا الوصل»

6. أنواعه ومراحله :

لا يَخْرُجُ ضَبْطُ الْمَصَاحِفِ بِعَامَّةٍ عَنْ أَنْوَاعٍ ثَلَاثَةٍ تَبَعًا لِمَرَاكِلِ النُّقْطِ، فَقَدْ بَدَأَ ضَبْطُهَا مَعَ أَبِي الْأَسْوَدِ الدَّوْلِيِّ بِالنُّقْطِ الْمَدُورِ (المُشْبِهَةِ نَقْطَ الْإِعْجَامِ)، وَكَانَ خَاصًّا بِالْأَوَاخِرِ (نَقْطِ الْإِعْرَابِ) لِإِمَّا لَهُ مِنْ الصَّلَةِ بِفُشُوِّ اللَّحْنِ فِي الْإِعْرَابِ فِي زَمَنِهِ، وَاخْتِرَاعِ النُّحُوِّ لِذَاتِ السَّبَبِ؛ ثُمَّ عَمَّ فِي الْأَوَائِلِ وَالْأَوَاسِطِ، وَاسْتَحْدِثَ نَقْطَ الْإِعْجَامِ مَعَ يَحْيَى بْنِ يَعْمَرَ وَنَصْرَ بْنَ عَاصِمِ الْمَلْقَبِ بِنَصْرِ الْحُرُوفِ، ثُمَّ جَاءَ الْخَلِيلُ شَيْخَ سَبْيَوِيهِ فَاخْتَرَعَ الْأَشْكَالَ (الْحُرُكَاتِ) مِنْ حُرُوفِ الْمَدِّ وَشَكَلَ الْهَمْزَ (ء) وَكَانَتْ أَوْفَى وَأَنْسَبَ لِغَايَةِ الضَّبْطِ، فَأَخَذَ بِهَا بَدَلَ التَّنْقِيطِ (النُّقْطِ الْمَدُورِ)، وَاسْتَبْقَى مِنْ هَذَا الْأَخِيرِ مَا يَدُلُّ عَلَى الْحُرُكَاتِ الْمَبْعُضَةِ وَالْمَشُوبَةِ، وَبِهِ عَمَّ النَّفْعُ وَعَلَيْهِ اسْتَقَرَّ الْجَمْعُ، وَفِيهِ قَلْتُ :

مَدُورٌ مَطْوُولٌ وَمُخْتَلِطٌ وَنَقَطْنَا عَلَى الْأَخِيرِ قَدْ ضَبِطَ
لِكَوْنِهِ أْبْلَغَ فِي التَّمْيِيزِ وَهُوَ بِجَمْعٍ أَوْفَى بِالتَّنْجِيزِ

وَفِي تَفْصِيلِ مَرَاكِلِهِ قَلْتُ :

قَدْ بَدَأَ التَّنْقِيطَ بِالْمَدُورِ لِأَبِي الْأَسْوَدِ بِحَرْفِ آخِرِ
عَمَّمَهُ ابْنُ يَعْمُرٍ وَعَاصِمٌ وَنَقَطَا بَعْضَ حُرُوفِ الْمَعْجَمِ
وَاسْتَبَدَّلَ الْخَلِيلُ بِالْمَدُورِ مُطْوُولًا وَهُوَ بِالضَّبْطِ حَارِي
مُسْتَصْحَبًا فِيمَا يُشْمُ أَوْ يَمَالُ وَنَحْوَهُ نَقَطَ الْمَدُورَ الْمُزَالِ

7. حكمه وصلته بالرسم :

معلوم أن المصاحف الأئمة والمستنسخ منها من أصول كان مجردا من النقط والشكل والهمز والمط، بل أشار في العقيلة إلى أنه جُرِّد قصدا لغاية سَنِيَّة، قال:

فجرده كما يهوى كتابته ما فيه نقط ولا شكل فَيَحْتَجِرَا
وكتشف العاقب في كشفه عن هذه الغاية بقوله :

ولم يكن في رسمهم همزٌ ولا نقط ولا شكل لما قد أشكَّلا
والسِرُّ في ذاك بقاء الفسحة للعارضين بالحروف السبعة
ولما غلبت العُجْمَة وفشا اللَّحْن واحتيج إلى ضبط المرسوم بما
يَصُونُه عن طروء اللحن استحدث الضَّبُّ، فنُقِطت المصاحف الخاصة
بالمدور ثم شُكِّلت بالمطوَّل ثم جُمع بينهما كلُّ فيما يخصه على ما عليه
العمل اليوم.

والمحكِّي عن الأئمة في حُكمه ثلاثة أقوال : الجواز مطلقا، وعَدَمُه
مطلقا، وجوازه في غير الأمهات : أعني المصاحف الأولى والمنتسخ
عنها وما جرى مجراه مما يُعَدُّ مرجعا في الرسم الأول عند الاختلاف.
والناظر إلى هذه الوسيلة المسماة ضَبْطا في ضوء مقاصدها في
صيانة الكتاب ودرء اللَّحْن المستراب يجعله يُقَرُّ أَنَّ حُكْمَه الشَّرْعِي
دائرٌ بين الاستحباب والإيجاب، بل يلزَم الأخير إذا تَعَيَّن لتحقيق مَقْصِدِه
الأسْمَى كما هو الواقع الآن، إذ غير خاف أصوليا أن الوسائل لها حكم
مقاصدها، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب به.

وفي هذا يقول العاقب رحمه الله في كشفه ممزوجا بتتمته من قولنا بين قوسين :

والضبط ما زيد من الأشكال والنقط فيه خيفة الإشكال
(بقلم التابع حين أعوزا فاستحدثوه إذ به تَميزا)
وقد رُوِيَ استحابه للنووي والعمل اليوم بما عَنهُ رُوِيَ
(إيجابه لمقصد الصَّون حَري إذا تعيَّن، على المحرَّر)

8. من مصنفاته :

من خاص مصنفاته دقة وجمعا :

- المحكم لأبي عمرو الداني.
- أصول الضبط لتلميذه سليمان بن نجاح الأموي.
- الدُّرة الجلية لميمون الفخار.
- كشف الغمام في شرح ضبط الإمام للمنبيهي الشباني.

ومستفاد التقديم والتقريب والهوامش من طراز التَّنسي، ودليل المارغني، ورشْف الجَكْني، ودرة ميمون الفخار، وتحفة البُهلول وأجلى ابن حُمادة.

رحم الله الجميع وجعل كتابه لهم خير شفيح، وعمَّنا معهم بفضلَه الوسيح إنه قريب سميع.

وحرر بطنجة أواخر ربيع الثاني
عام 1434 من الهجرة المحمدية
على صاحبها أزكى الصلاة والتسليم
بيد باسط يديه فقرا للغني الحميد
مصطفى أحمد عبد الرحمن الحسني البحياوي

كان الله له

نص ذيل مورد الضمان لعين ضبط مرسوم القرآن

ثانياً : التقريب

- 1 هذا تمامٌ نَظْمٌ رَسْمٌ خَطٌّ⁴ وها أنا أُتْبِعُهُ بِالضَّبْطِ⁵
- 2 كَيْمًا يَكُونُ⁶ جَامِعاً مُفِيداً على الَّذِي أَلْفَيْتُهُ مَعَهُوْدًا
- 3 مُسْتَنْبَطاً⁷ مِنْ زَمَنِ الْخَلِيلِ⁸ مُشْتَهَراً فِي أَهْلِ هَذَا الْحَيْلِ⁹
- 4 فُقُلْتُ طَالِباً مِنَ الْوَهَّابِ عَوْناً وَتَوْفِيقاً إِلَى الصَّوَابِ

-
- 4 الخطُّ : مخطوط المصاحف العثمانية. ونَظْمٌ رسمها يعني به «عمدة البيان» أصل المورد والذي كان ذيل الضَّبْطِ هذا موصولاً به أولاً.
 - 5 أي فَنَّهُ المتضمَّن لأصوله وقواعده.
 - 6 بالنَّصْبِ على أن ما زائدة غير كافية، وهو جلي، وجَوَزَ التَّنْسِي الرَّفْعِ في (يكون) على أن ما كافية، وفيه نظر.
 - 7 مستنبطاً أي مُخْتَرَعاً، ومُراده بالضَّبْطِ النَّقْطُ الْمُطَوَّلُ (الشكل)، وما استُتْبِئِي من نقط الدُّوَلِي، أما المُدَوَّرُ بعامَّة فكان قبل زمن الخليل بنحو قرن، وهو مختار الدَّانِي في نقط المصاحف اتباعاً وتَسُنُّناً.
 - 8 هو الخليل بن أحمد الفراهيدي البصري شيخ سيبويه، إمام اللغة والنحو والعروض ومصنف أول كتاب في النقط. (تـ 170 هـ). روى الحروف عن عاصم الكوفي وابن كثير المكي (غاية النهاية لابن الجزري).
 - 9 الجيل : الصَّنْفُ والطَّبَقَةُ من الناس قاله في القاموس، ومُراده معاصروه من أهل القرن الثامن.

[الباب الأول في بيان الحركات أصلية وفرعية، أوضاعها ومواضعها
وكذا التنوين في أشكاله تبعاً لأحواله (مُظْهراً ومدغماً ومخفياً
ومقلوباً)، وجملة أبياته ثلاثة وعشرون]

- 5 القول في أحكام¹⁰ وضعِ الحَرَكَه في¹¹ الحَرْفِ كَيْفَمَا أَتَتْ مُحَرَّكَه
6 فَفَتْحَةً أَعْلَاهُ وَهِيَ أَلِفٌ مَبْطُوحَةٌ¹² صُغْرَى وَضَمٌّ يُعْرَفُ
7 وَاوًا كَذَا¹³ أَمَامَهُ أَوْ فَوْقًا¹⁴ وَتَحْتَهُ الكِسْرَةُ يَاءٌ تُلْقَى¹⁵
8 ثُمَّتْ إِنْ أَتَبَعْتَهَا تَنْوِينًا فَزِدْ إِلَيْهَا مِثْلَهَا تَبْيِينًا
9 وَإِنْ تَقَفَ بِأَلِفٍ فِي النَّصْبِ هُمَا¹⁶ عَلَيْهِ¹⁷ فِي أَصْحَ الكُتُبِ¹⁸
10 سِوَاءٍ إِنْ رُسِمَ أَوْ إِنْ جَاءَ وَهُوَ مُلْحَقٌ كَنَحْوِ مَاءٍ¹⁹

- 10 أحكام : صِفات وَضْعُها وَأَشْكالُها سِوَاءٍ كَانَتْ خالِصَةً أَوْ مَشْبوبةً.
11 في على بابها من الظرفية لكن بتقدير حذف مضاف، أي في جهات الحرف، وهي فوق وتحت وأمام، وتحتل أن تكون بمعنى من وهو الأنسب، وإن استبعده التَّنْسي، وكونها في نفس الحرف كما هو ظاهر النظم لا قائل به، مُضَعَّفٌ غايَةً، لأن فصل الحركة عن حَرفِها محلُّ اتفاق.
12 مبطوحةٌ مبسوطةٌ أُفْقِيَّةٌ من اليمين إلى اليسار ليست قائمة فرقا.
13 أي صُغْرَى : بالغة الصَّغَرِ حتى تكون للأصل مزيةً.
14 وعلى وضعها فوقه جرى عمل الضبط وهو مختار المبرِّد وأئمة.
15 تُلْقَى : توضع صُغْرَى هي الأخرى مَرْدودةً، وتصغيرها بقطع الرأس وتصغير جَزَّةً رَدَّتْها.
16 أي حركةُ الحرف الأخير وحركةُ التنوين.
17 أي على أَلِفِ التنوين المرسومة في نحو: «قديرا» و «غفورا».
18 بفتح الكاف، مصدرٌ بمعنى الكتابة أي قواعدها وأصولها، ورُوي بضمِّه، جمع كتاب، بمعنى : في أصح أقوال كتُبِ الضبط.
19 والعمل عندنا على وضع تنوين النَّصْبِ في نحو: «ماء» و«عُثَاء» و«هباء» على الهززة لا على الألف الملحقة بعدها، وهو أحد أوجه ثلاثة في ضبطها، ذكرها أئمة الضبط.

- 11 وإن يُكُنْ يَاءٌ كَنَحْوِ مُفْتَرَى²⁰ هُمَا عَلَى الْيَاءِ كَذَا النَّصُّ سَرَى
- 12 وَقِيلَ²¹ فِي²² الْحَرْفِ الَّذِي مِنْ قَبْلُ حَسَبَمَا²³ الْيَوْمَ عَلَيْهِ الشَّكْلُ²⁴
- 13 وَفِي (إِذَا) ثُمَّتْ نُونٌ إِنْ تَخَفَ²⁵ (لِنَسْفَعًا) (وَلْيَكُونًا) فِي²⁶ الْأَلِفِ
- 14 وَقَبْلَ حَرْفِ الْحَلْقِ²⁷ رَكَّبْتُهُمَا²⁸ وَقَبْلَ مَا سِوَاهُ أَتْبَعْتُهُمَا²⁹

- 20 في كل اسم مُنَوَّنٍ مقصور، وهو مُختار الشيخين (الداني وابن نجاح) وبه العمل عندنا، وقد جاء منه في القرآن خمسة عشر لفظاً نبه عليها مَنْ قال :
- أَدَى هُدَى غُرَى ضَحَى مُصَلَى فَتَى سَوَى عَمَى قُرَى وَمَوْلَى
مَثَوَى وَمُفْتَرَى مُصَفَى وَسُدَى كَذَا مُسَمَّى كَمَلَّتْ ذَا الْعَدْدَا
- 21 حكاية لما يقابل الأصحَّ عنده الذي سبق بيانه. ولذا أورده بصيغة التضعيف إذ ليس عليه العمل عندنا وإن ذهب إليه الخليل وسيبويه والتجيبى.
- 22 في هنا بمعنى على كما في آية ﴿لَا تَكَلِّمْتُمْ فِي جَهْدٍ وَعِ الْبَغْلُ﴾
- 23 حسبما بفتح السين بمعنى المثل والوقف.
- 24 وهناك وجهان آخران في تصوير تنوين النَّصْبِ المصوَّر ألفاً ضعفهما الشيخان (الداني وابن نجاح).
- 25 بدون شدِّ الفاء للوزن. وفتح همزة إن قَبْلَهَا رواية، بناء على زيادتها كما هو رأي الأخفش.
- 26 أي عليه، إلحاقاً لنون «إِذَا» ونون التوكيد الخفيفة في الفعلين بتنوين النَّصْبِ، لرسمها فيهن بألف كما هو القياس (على مراد الوقف).
- 27 ولو همزة وصل أو مع نقل كما في ﴿تَحْضُرًا أَنْضُرًا﴾ و﴿فَدِيرًا - أَمَةَ الرَّسُولِ﴾ .
- 28 التَّرْكِيبُ جعلُ علامة التَّنْوِينِ فوق علامة الحركة محاذية وموازية في حالتها الرفع والنصب، وتحتها في حالة الجر (إيداناً ببعدهما). ويلحق بأحرف الحلق فيركب التنوين معه ما تحرك فيه التنوين، لالتقاء الساكنين نحو ﴿تَحْضُرًا أَنْضُرًا﴾ و﴿رَجِيمًا النَّبِيَّ﴾، ويستثنى من ذلك ﴿عَلَاءَ الْأَوْلِيَّاءِ﴾ للإدغام.
- 29 الإِتْبَاعُ جعلُ علامة التَّنْوِينِ أمام حركة الحرف المنون وهي الموالية له، وعلامة التَّنْوِينِ هي التالية هكذا: َ ِ ُ وفي الإِتْبَاعِ تقريب، وهل هو متفاوت أم على صورة واحدة؟ العمل على توحيد الصورة، وللأخر وجهه، وإن لم نجد من صرَّح به. والظاهر أن الرَّكْبَةَ التَّابِعَةَ علامة التَّنْوِينِ، والمركوبة هي حركة الإعراب أو البناء.

- 15 وَالشَّدُّ بَعْدُ³⁰ فِي هِجَاءٍ (لَمْ نَرِ) وَغَيْرَهُ³¹ فَعَرَّهُ كَيْفَ جَرَى
- 16 هَذَا إِذَا أَبْقِيَتْ عِنْدَ الْيَاءِ وَالسَّوَابِ غُنَّةً لِسَدَى الْأَدَاءِ
- 17 كَانَا كِبَايِي الْأَحْرَفِ الْمُعْرَاةِ مِنْ غَيْرِ فَرَقٍ وَوَلَدَى النَّحَاةِ³²
- 18 الْفَرْقُ بَيْنَ مُدْغَمٍ وَمُخْفَى هَذَا مُشَدَّدٌ وَهَذَا خَفَا
- 19 وَعَوَّضَنْ إِنْ شِئْتَ مِيمًا صُغْرَى³³ مِنْهُ لِبَاءٍ إِذْ بِذَلِكَ يُفْرَا
- 20 وَحُكْمٌ نُونٍ سَكَنَتْ³⁴ أَنْ تُلْقَى سَكُونَهَا عِنْدَ حُرُوفِ الْحَلْقِ
- 21 وَعِنْدَ كُلِّ مَا سِوَاهُ تُعْرَى وَإِنْ تَشَأْ صَوَّرْتَ مِيمًا صُغْرَى³⁵
- 22 مِنْ قَبْلِ بَاءٍ ثُمَّ شَدُّ يُلْزَمُ فِي كُلِّ مَا التَّنْوِينُ فِيهِ يُدْغَمُ
- 23 وَالسَّوَابِ وَالْيَاءِ إِذَا³⁶ أَبْقِيَتْهَا غُنَّتْهَا عِنْدَهُمَا أَتَبَّأ
- 24 عَلَامَةَ التَّشْدِيدِ وَالسُّكُونِ إِنْ شِئْتَ³⁷ أَوْ عَرَّهْمَا وَالنُّونَا

- 30 أي بعد التنوين، فوضع علامة التشديد على حروف «لم نر» تنبيهاً على إدغامه فيها نحو: ﴿عَجْوَرٌ رَجِيْبٌ﴾ و﴿كَتِيْبٌ مَكْنُوْبٌ﴾ و﴿مَعْرُوْبٌ لِنَّاسٍ﴾.
- 31 وعَرَّ غير المذكور من الأحرف الأربعة عقب التنوين، أي ما أدغم فيه إدغاما ناقصا، خلافا للنحاة في ذلك. وهو مذهب أهل الضبط، واقتصر عليه الذاني في المحكم وبه جرى العمل.
- 32 النحاة لا يفرقون بين الإدغام التام والناقص بل يضعون علامة التشديد في كليهما.
- 33 وهو أحد وجهين في ضبط التنوين المقلوب للباء وأوجهها، وبه جرى العمل مطلقا، والوجه الآخر التعرية.
- 34 انتقال من إتمام ضبط التنوين إلى أحكام ضبط النون الساكنة، وذلك لكون التنوين نونا ساكنة آداء، ولاتفاق أحكامهما في الجملة.
- 35 مطموسة العين مردودة الدليل تمييزا لها عن الأصل (ميم الرسم).
- 36 في قراءة الجمع باستثناء خلف عن حمزة.
- 37 هما وجهان لأهل النقط في ضبط نحو: ﴿وَمَنْ يُوْوِ بِاللَّهِ﴾ و﴿مِنْ وَوَالٍ﴾، وأولهما مختار الشيخين، وبه جرى العمل.

- 25 وكلُّ ما اخْتَلِسَ أو يُشَمُّ فَالشَّكْلُ نَقْطٌ وَالتَّعْرِي حُكْمٌ³⁸
- 26 وَعَوَّضَنَّ الْفَتْحَةَ الْمُمَالَهُ بِالنَّقْطِ تَحْتَ الْحَرْفِ لِلإِمَالَةِ³⁹
- 27 أو عَرَّه والنَّقْطُ في إِشْمَامِ سِيءٍ⁴⁰ وَسَيِّئَةٍ⁴¹ هُوَ مِنْ أَمَامِ⁴²

- 38 ضبطُ المختلِّسِ في نحو: ﴿يَعْمًا﴾ والمُشَمِّ في نحو: ﴿سَعَةً﴾ والمُمَالِ في نحو: ﴿وَمَوْسَى﴾ بوضع نقطة في محل حركتهما (المختلس والممل) وأمام المُشَمِّ، وهو مختار الداني وبه العمل، أما التَّعْرِيَّةُ فوجهُ اختاره أبو داود. وهو معنى قوله في النظم (والتعري حكم) وجهُ من وجوه ضبط المذكور قضى به بعض أئمة النقط.
- 39 بشرط أن يكون ممالا في الوصل والوقف معا، أما إذا كان من نوع ما لقيه ساكن متصل نحو: ﴿مُقْتَرَى﴾ أو منفصل نحو: ﴿وَتَرَى الشَّعْسَ﴾ بالفتح لأن الضبط مبني على الوصل إجماعا. وفي البيت تنبيه إلى أمور:
- صورة الإمالة وأنها نقطة مدورة وفي تدويرها بعض تكبير حتى تتميز عن نقط الإعجام ولا تلتبس بالفتحة الخالصة.
 - ومحلها من الوضع هو تحت الحرف، فلا توضع تحت الألف الناشئ عنها صور أم لا.
 - وكونها عوضا عن فتحة يستلزم ألا تجتمع معها.
- وفي بعض النسخ (للدلالة) أي لِيُدُلَّ النَّقْطُ على أن الفتحة مماله، والمثبت في المتن أصرح وأصح.
- 40 في سورة هود وسورة العنكبوت.
- 41 في سورة الملك.
- 42 وعليه العمل تنبيها بذلك على أنه يُشار بالكسرة إلى الضمة مزجا، والقول بالإفراز وتقديم جزء الضمِّ مذهب المتأخرين كالجعبري ومن تابعه، وله وجهه، وفي ضبط المُشَمِّ وجهُ آخرٌ معمولٌ به، وهو وضع نقطة الإشمام وسط مطة السين هكذا ﴿سَعَةً﴾ إشارة إلى أنه لم يَرْتَقِ إلى حركة الضمة ولم يَنَحْطْ إلى الكسرة. وأما ضبط ﴿تَامَنَاتًا﴾ على وجه الإشمام فأخَّر إلى باب ضبط الملحق، لأن النون المُشَمَّةَ حركتها فيه ملحقة.

[الباب الثاني في وضع (صفة) السكون المخفف والمثقل (المشدد)
وعلامة المد (المط) ومحلها من حرفها (المسكن والمشدد والممدود)،
وجملة أبياته (خمسة عشر)]

- 28 القَوْلُ فِي السُّكُونِ وَالتَّشْدِيدِ وَمَوْضِعِ الْمَطِّ⁴³ مِنْ الْمَمْدُودِ
29 فِدَارَةٌ⁴⁴ عِلَامَةُ السُّكُونِ أَعْلَاهُ وَالتَّشْدِيدُ حَرْفُ الشَّيْنِ⁴⁵
30 وَيُجْعَلُ الشَّكْلُ⁴⁶ كَمَا قُلْنَاهُ أَمَامَهُ⁴⁷ أَوْ تَحْتَهُ أَوْ أَعْلَاهُ
31 وَبَعْضُ أَهْلِ الضَّبْطِ⁴⁸ دَالًّا جَعَلَهُ يَكُونُ إِنْ كَانَ يَكْسُرُ أَسْفَلَهُ
32 وَفَوْقَهُ فَتَحًا وَفِي انضِمَامِهِ يَكُونُ لَا امْتِرَاءَ مِنْ أَمَامِهِ
33 وَطَرَفَاهُ فَوْقَ قَائِمَانِ وَفِي سِوَى الْأَعْلَى مُنْكَسَانِ

- 43 المطُّ علامة المدِّ، ولم تُبين في الضبط لأنها وُضعت مُطابِقةً تماماً لِلْفِظِ «مَدَّ» (أَمُرُّ مِنْ الْمَدِّ) بِطَمَسِ الْمِيمِ وَالِاكْتِفَاءِ بِطَرَفِ الدَّالِ الْأَسْفَلِ هَكَذَا: «و».
- 44 وهو اختيار أبي داوود وعليه العمل عندنا، وقد استعيرت الدارة من الحساب لتدل على الخلو من الحركة دلالة الصفر على الخلو من العدد. وفي ضبط الساكن وجوه أخرى كالخاء من خفيف للخليل، وعليه المشاركة، أو جرّتها للأندلسيين، أو هاء سكت قائمة هكذا: «ح» كما في بعض المصاحف.
- 45 مُقْتَطَعَةٌ مِنْ شَدِيدٍ، وَهُوَ مَذْهَبُ الْخَلِيلِ وَعَلَيْهِ الْعَمَلُ، وَتَمَيَّزَ الشَّيْنُ فِي الضَّبْطِ بِأَنَّهَا غَيْرُ مُعَرَّفَةٌ وَلَا مَمْطُوتَةٌ وَلَا مَنْقُوتَةٌ هَكَذَا: «س».
- 46 أي أنه لا يكتفي بعلامة الشد عن حركة الحرف المشدد إذا كانت العلامة شيناً.
- 47 والذي عليه العمل أن محلّ الفتحه والضمة فواحد هو أعلى الحرف، لحصول التمييز بصورة الحركة ذاتها، لا بموضعها كما في النقط المدور.
- 48 يريد نُقَاطَ الْمَدِينَةِ وَمَنْ تَبِعَهُمْ مِنْ نُقَاطِ الْأَنْدَلُسِ، وَهُوَ اخْتِيَارُ الدَّانِيِّ. أَرَادَ بِذَلِكَ الدَّالِ مِنْ «شَدِيدٍ»، وَرَبْمَا رَجَّحُوهَا عَلَى الشَّيْنِ لِتَكَرُّرِهَا فِي الْفِظِ، مَصْدَرًا وَوَصْفًا.

34	مِنْ غَيْرِ شَكْلَةٍ لِمَا ⁴⁹ تَنَزَّلَا	مَنْزِلَهَا وَالْبَعْضُ مِنْهُمْ أَشْكَلًا ⁵⁰
35	كَأَوَّلِ وَبَعْضُهُمْ فِي الطَّرْفِ ⁵¹	وَفَوْقَ ⁵² وَوَيْسُ يَا وَالْفِ
36	مَطٌّ لِهَمْزٍ ⁵³ بَعْدَهَا تَأَخَّرَا ⁵⁴	وَسَاكِنٍ ⁵⁵ أُدْغِمَ أَوْ إِنْ ظَهَرَ
37	كَذَا لَوْرَشٍ مِثْلُ يَاءِ شَيْءٍ	فِي مَدِّهِ ⁵⁶ وَنَحْوِ وَوَيْسُ السَّوِّءِ
38	وَإِنْ تَكُنْ ⁵⁷ سَاقِطَةً فِي الْخَطِّ	أَلْحَقْتَهَا حَمْرًا ⁵⁸ لِيَجْعَلَ الْمَطَّ ⁵⁹

- 49 ما مصدرية، والتقدير لتنزيل علامة التشديد منزلة شكلتها.
- 50 أي وضع الشكلة مع الشد، أي جمع بينهما.
- 51 أشار في الأبيات قبله إلى أوضاع الدال ومواقعها بحسب شكلها، وإلى وجوه ثلاثة في ضبطها وهي :
- الاكتفاء بها عنها اختصارا .
 - عدم الاكتفاء بها عنها مطلقا لمزيد ضبط.
 - شكلها إذا كانت في الطرف لأجل الإعراب.
- 52 تحديد لمحل مطة المد، وأنها منفصلة ومتوسطة هكذا : ﴿سَمَاءٌ﴾ أي أن يكون حرف المد مقابلا لوسط المطة، وهو المختار وعليه العمل.
- 53 أي مطلقا، محققا كان أم مغيرا، مُتَّصِلا أم منفصلا، وإنما سقطت المطة في ﴿الْحَمْرُ﴾ تبعا لسقوط الألف محلها (الألف) على المختار في رسمها في بابها، لمن سهل أو أبدل.
- 54 لإخراج مَدَّ البدل في نحو: ﴿آمَنُوا﴾ فلا يوضع المط على حروف المد فيه على وجه القصر اتفاقا، وعلى وجه التوسط اعتبارا، حتى لا يلتبس بالمشبع.
- 55 مراده بالساكن الموجود في حرف المد في الوصل والوقف، ليخرج نحو : ﴿قَالُوا كَذَّبْتُمْ بِمَا كُنْتُمْ تُصِرُّونَ﴾ و﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ﴾ لسقوط حرف المد وصلا. وكذا نحو : ﴿نَلَّوْا﴾ وفقا لعدم وجود السبب وصلا.
- 56 أي في وجه مد حرف اللين لورش مُشْبَعًا، أما على وجه توسيطه وهو المقدم له في الأفراد عندنا، فلا توضع المطة عليه لأجله.
- 57 أي أحرف المد كما في نحو : ﴿أَسْمَاءٌ﴾ محل وضع المط.
- 58 أي حمراء قُصِرَت للوزن وهو مُطْرَد له.
- 59 وعلى هذا الوجه العمل دون تاليه، وهو مختار أبي داود، والمصدَّر به في المحكم وغيره.

- 39 وَإِنْ تَشَأْ إِحَاقَهَا تَرَكْنَا وَمَطَّءٌ مَوْضِعَهَا جَعَلْنَا
 40 وَمِثْلُ هَذَا⁶⁰ حُكْمُهَا يَكُونُ إِنَّ لَمْ يَكُنْ هَمْزٌ وَلَا سُكُونٌ
 41 فِي كُلِّ مَا قَدْ زِدْتَهُ مِنْ يَاءٍ أَوْ صِلَةٍ أَتَتْكَ بَعْدَ الْهَاءِ
 42 كَذَا⁶¹ قِيَاسُ نَحْوِ لَا يَسْتَحْيِي كَقَوْلِهِ أَنْتَ وَلِيُّ يُحْيِي

[الباب الثالث في ضبط المظهر والمدغم بنوعيه ناقصا وكاملا]

والمخفى⁶² وجملة أبياته ستة]

- 43 الْقَوْلُ فِي الْمُدْغَمِ أَوْ مَا يُظْهَرُ فَمُظْهَرٌ سُكُونُهُ مُصَوَّرٌ
 44 وَحَرَكَ الحَرْفِ الَّذِي مِنْ بَعْدِ حَسَبَمَا يُقْرَأُ⁶³ وَلَا يُشَدُّ
 45 وَعَرٌّ مَا بِصَوْتِهِ أَدْغَمْتَهُ⁶⁴ وَكَلَّ⁶⁵ حَرْفٍ بَعْدَهُ شَدَّدْتَهُ

60 أي أن التخيير المتقدم المستفاد من قوله وإن تشأ جارٍ في ياءات الزوائد وصله هاء الكناية، ومثلها صلة ميم الجمع، (يعني بين إلحاقها أو الاستغناء عنها بالمطة موضعها)، والعمل على الإلحاق في الثلاثة، وهو مذهب الداني.

61 يعني أن التخيير المذكور أيضا يجري قياسا فيما اجتمع فيه ياءان حذفنا ثانيتهما على المختار، لسكونها وتطرفها كما مثل، والعمل على الإلحاق كما في النظائر.

62 ولم يتعرض ناصا لضبط الميم عند الباء في نحو: «(احكم بالحق)» على المقدم في الأداء إما لنذرتها وإما حملا على النون غير المظهرة في ضبطها في قوله: «في بابها وعند كل ما سواها تعرى»، وإما كونها مظهرة في وجه روجه بعضهم كمكي والمهدوي، والعمل في ضبطها على تعريتها دون شد للإعلام بأنها مخفاة إذ الإخفاء حالة بين الإظهار والإدغام ومن نصوص الطرة:

والميم إن سَكُنَتْ عند الباء فَعَرَّهَا وَاقْرَأَهَا بِالْإِخْفَاءِ

63 بإسكان الهمز للوزن ويجوز إبدالها عليه.

64 في بعض النسخ: «وَعَرٌّ مَا أَدْغَمْتَهُ وَصَوْتُهُ» وهو أصح. وصوت الحرف صِفْتُهُ، وإدغام الحرف وصوته هو المسمى بالإدغام التام أو الكامل أو الخالص، مثاله

﴿وَأَدْغَمْتَهُ﴾ و﴿بَلَدَاتٍ﴾ و﴿قَدَّ تَبَّيَّتِي﴾.

65 منصوب على الاشتغال ويجوز نصبه.

- 46 ثم الذي أَدْعَمَتَ مَعِ إِبْقَاءِ صَوْتِ⁶⁶ كَطَاءٍ عِنْدَ حَرْفِ النَّاءِ⁶⁷
 47 صَوْرٌ سَكُونِ الطَّاءِ إِنْ أَرَدْنَا وَشَدَّدَنَّ بَعْدَهُ حَرْفَ النَّاءِ
 48 أَوْ عَرَّ⁶⁸ إِنْ شِئْتَ كِلَا الْحَرْفَيْنِ وَالْأَوَّلُ⁶⁹ اخْتِيرَ مِنَ الْوَجْهَيْنِ

[الباب الرابع في ضبط الهمز المغير بتسهيل أو بدل بنوعيه،

وجملة أبياته اثنان وثلاثون]

- 49 الْقَوْلُ فِي الْهَمْزِ⁷⁰ وَكَيْفَ جُعِلَا مُحَقَّقًا وَرَدَّ أَوْ مُسَهَّلًا⁷¹

66 لصوت المُبْقِي صوت إطباقها، والكاف في قوله «كَطَاءٍ» أَدَخَلْتَ نحو :

﴿أَلْعَرَقَ الْعُغْمَرُ﴾ بالمرسلات، غير أن الراجح المقدم فيه الإدغام الكامل، وعليه ضَبَطُهُ بتعرية القاف وشد الكاف ﴿أَلْعَرَقَ الْعُغْمَرُ﴾، وبه جرى العمل ضبطا وأداء.

67 وأمثلة الطاء عند الناء هي ﴿بَسَلْتِ﴾ و﴿أَمَحَّتِ﴾ و﴿بَقَرَكْتِ﴾ و﴿بَرَكْتِ﴾ و﴿بَرَكْتِ﴾

وليس لهن خامس.

68 هذا التخيير بين التعرية والتصوير هو المتقدم في باب ضبط النون الساكنة عند الواو

والياء.

69 يعني تصوير السكون، مختار الشبخين وبه العمل وهو وضع السكون على الطاء

والشد على الناء هكذا ﴿تَسَلَّتِ﴾ إعلاما بالسكون ببقاء صفة الإطباق، وبالشد

بإدغام ذات الحرف. أما التعرية فموهمة للإغفال، واستثنى من ذلك ما لم تصور

نونه. كـ ﴿جَيْتِ وَالْفُرْعَانِ﴾ بالإدغام لورش و﴿حَيٍّ وَالْعَلَمِ﴾ في أحد وجهيه

(وهو المؤخر له)، فلا تُشَدُّ الواو ضبطا فيهما لعدم رسم المُدْغَم الذي هو النون،

فأعطيت الواو بعده حكمها بعد التثوين فلم تشدد.

70 المبحوث فيه من أقسام الهمز هنا: هيئتها، ولونها وامتحان موضعها من صورها

ولوازم تغييرها.

71 المراد بالتسهيل هنا مطلق التخفيف بأي وجه من أوجهه الخمسة المُنَبَّه على جملتها

في قول البرية :

والهمز في النطق به تَكْلُفٌ فَسَهَّلُوهُ تَارَةً وَحَدِّقُوا

وَأَبْدَلُوهُ حَرْفَ مَدٍّ مَحْضًا وَنَقَلُوهُ لِلْسُّكُونِ رَفْضًا

- 50 فضَبُطُ ما حُقِّقَ بِالصَّفْرَاءِ نَقَطٌ⁷² وما سُهِّلَ بِالْحَمْرَاءِ
- 51 وَذَا الَّذِي ذَكَرْتُ فِي الْمَسْهَلِ سُهِّلَ بَيْنَ بَيْنٍ أَوْ بِالْبَدَلِ
- 52 إِذَا تَحَرَّكَ⁷³ فِي مُوجَّلاً وَبَابِهِ⁷⁴ مِنْ فَوْقِهِ إِنْ أَبَدَلَا
- 53 وَهَكَذَا بِالْفِ مِنْ لَأَهَبُ⁷⁵ لِمَنْ إِلَى الْيَاءِ قِرَاءَةٌ ذَهَبُ⁷⁶
- 54 وَالْحُكْمُ فِي أُخْرَاهُمَا⁷⁷ كَالْحُكْمِ مِنْ بَعْدِ كَسْرِ وَرَدَتْ أَوْ ضَمَّ
- 55 وَإِنْ تَشَأُ⁷⁸ صَوَّرْتَ هَمْزاً أَوْلاً وَآوِاً وَيَا حَمْرًا لِمَنْ قَدْ سَهَّلَا

72 وليس عليه العمل الآن لا في الألواح ولا في المصاحف بل يُصوَّر الهمز المُحقَّق برأس عين، ويصور المسهَّل في حالتيه بين بين، والمُبدَل المُحرَّك بنقط مدور مُكَبَّر قليلا عن نقط الإعجام، وفيه قلت :

ضَبُطُ المُحقَّق برأس عَيْنِ والنقط للتسهيل دون مَيِّن
 ما لم يكن بالنقل أو بالبدل محضا فلا تنقَط على المعوَّل
 73 ولم يتعرض الناظم لحركة الهمزة، والذي عليه العمل تحريك الهمز المُحقَّق والمبدل حرفا مُحركا.

74 وبابه ما وافقت فيه صورة مرسومه تلاوته نحو: ﴿مَوْجِيٌّ﴾ و﴿تَيْلَاتٍ﴾

75 أي باب لأهب وهو ما خالفت فيه صورة مرسومه تلاوته موصولا كـ ﴿لِحَقَبٍ﴾ أو مفصولا نحو: ﴿يَلَسَمَاءَ أَفْلِيحٍ﴾ و﴿وَعَاءَ أَحْبِيهِ﴾ في مقراً نافع ومن وافقه.

76 وهو ورش والبصري وقالون بخُلف عنه، وإليه أشار في الحرز بقوله :
 وَهَمْزُ أَهَبٍ بَالِيَا جَرَى حُلُوَ بَحْرِهِ بِخُلفٍ

وهل الياء بَدَل من هَمْز أو العكس؟ قولان، أقربهما الأول. والذي عليه العمل، واقتصر عليه أبو داوود في ضبط ﴿يَلَاتِبٍ﴾ هو جعل ياء مردودة على الألف وتحريكها بالفتح هكذا: ﴿يَلَاتِبٍ﴾.

77 أي ثاني الهمزتين المُحقَّقتين من كلمتين في حال إبدالها حرفا محركا بعد كسر أو ضم نحو: ﴿الْبَيْتِ أَوَّلِي﴾ و﴿الْعَمَاءِ أَوْ﴾ ضبطه كضبط ﴿تَيْلَاتٍ﴾ و﴿مَوْجِيَّاتٍ﴾.

78 بين أن الوجه الثاني في ضبط ما سُهِّلَت أولى همزتيه من المتفقين كسرا وضمنا نحو ﴿أَوْلِيَاءَ أَوْلِيَا﴾ و﴿أَلْيَعَاءِ أَى﴾ في رواية قالون، وليس الضبط عليه بل على الوجه المتقدم في ضبط المسهَّل بين بين، وهو مختار أبي داوود، وبه العمل.

- 56 أُولَاهُمَا لَدَى اتِّفَاقِ الْهَمْزَتَيْنِ إِنَّ جَاءَتَا بِالضَّمِّ أَوْ مَكْسُورَتَيْنِ⁷⁹
- 57 وَكُلَّ مَا وَجَدْتَهُ مِنْ نَبْرِ⁸⁰ مِنْ غَيْرِ صُورَةٍ فُضِعَ فِي السَّطْرِ⁸¹
- 58 وَمَا بِشَكْلِ⁸² فَوْقَهُ مَا يُفْتَحُ مَعَ سَاكِنٍ وَمَا بِكَسْرِ يُوَضَّحُ
- 59 مِنْ تَحْتِ وَالْمُضْمُومُ فَوْقَهُ أَلِفٌ لَكِنَّهُ بِي وَسَطٍ مِنَ الْأَلِفِ⁸³
- 60 ثُمَّ امْتَحِنَ⁸⁴ مَوْضِعَهُ بِالْعَيْنِ حَيْثُ اسْتَقَرَّتْ ضِعُّهُ دُونَ مَيِّنٍ
- 61 كَعَامَنُوا⁸⁵ فِي ءَامَنُوا وَالسُّوعِ فِي السُّوءِ وَالْمَسِيءِ كَالْمُسِيَعِ
- 62 وَخُصَّتِ⁸⁶ الْعَيْنُ لَمَّا بَيَّنَّهُمَا مِنْ شِدَّةٍ وَقُرْبِ مَخْرَجَيْهِمَا

- 79 أي في رواية قالون لأنه هو الذي يسهل أولى المنفتحتين ضما وكسرا، وليس العمل على هذا الوجه في ضبط روايته
- 80 النبر الهمز مطلقا عند سيبويه، وهو المراد هنا، وعند الخليل المحقق خاصة.
- 81 أي في بياضه كما في ﴿ يَدْفُءٌ ﴾ و ﴿ آتَمَةٌ ﴾، أو على المطة إذا وجدت متصلة بها من غير قطع كما في ﴿ شَبْرَعَةٌ ﴾ و ﴿ مَالِغَوَى ﴾ ونحوهما.
- 82 مراده بالشكل صورة الهمزة من ألف وواو وياء، فبين محل الهمزة من صورته فهو فوقها مفتوحة وساكنة، وتحتها مكسورة، ووسطها مضمومة دون قطع مطة الألف.
- 83 يشير بالبينتين إلى مواضع الهمزة من صورتها تبعا لحركتها، فهي فوق الصورة في حال فتحها وسكونها، وتحتها في حال كسرها، أما إذا ضمت فهي فوقها إذا كانت صورتها واوا أو ياء، ووسطا إذا كانت ألفا.
- 84 الامتحان اختبار موضع الهمز بالعين بأن ينطق بها في موضع الهمز فحيث ظهرت وضعت خطأ. (وإنما احتاجوا لذلك لكون المصاحف العثمانية لم تصور فيها الهمزة بل تركوا موضعا خاليا حتى أحدث لها النقاط هيئة نقطة ثم عينا).
- 85 ظاهر التمثيل أن الامتحان بالعين يخص الهمز الذي لا صورة له، وليس كذلك، بل غاية التمثيل بيان كون الامتحان بها في نوع ما مثل به أجلي وأوضح.
- 86 بيان لوجه اختصاص العين بالامتحان بها، وهو ما بينها وبين الهمز من التناسب والاشتراك في المخرج الحلقى وصفة الشدة، إذ العين بينية ومجهورة، إلى كثرة ورودها بالنسبة لحروف الحلق، وهو ما أوجب لها أمرين : لفظي، وهو اختبار موضع الهمزة بها؛ وخطي، وهو تصوير الهمزة المحققة عينا، وهو ما جرى به العمل واستقر عليه الضبط مطلقا في الألواح وغيرها. وبقيت غير المحققة على ما ضبط الدولي نقطا إلا في المبدلة مدا كما سبقت الإشارة.

- 63 لأَجْلِ ذَا خُطَّتْ عَنِ الثَّقَاتِ عَيْنًا مِنَ الْكُتَابِ وَالنُّحَاةِ
 64 وَكُلُّ مَا مِنْ هَمْزَتَيْنِ وَرَدَا فِي كَلِمَةٍ⁸⁷ بِصُورَةٍ قَدْ أُفْرِدَا⁸⁸
 65 فَقِيلَ صُورَةٌ لِلأُولَى⁸⁹ مِنْهُمَا وَقِيلَ بَلْ هِيَ إِلَى ثَانِيهِمَا⁹⁰
 66 وَذَا الأَخِيرُ اخْتِيرَ فِي المْتَفِقِينَ وَأَوَّلُ الوَجْهَيْنِ فِي المْخْتَلِفِينَ⁹¹
 67 فَفِي اتَّفَاقٍ تُجَعَلُ المُبَيَّنَةُ مِنْ قَبْلِهَا وَفَوْقَهَا المُلَيَّنَةُ⁹²
 68 وَفِي اخْتِلَافٍ فَوْقَهَا الصَّفَرَاءُ وَنَقْطَةُ أَمَامِهَا حَمَرَاءُ⁹³
 69 وَإِنْ تَشَأْ⁹⁴ فَاجْعَلْ هُنَا مَا سَهَّلَا وَوَأَوَّ بِنَحْوِ قَوْلِهِ أَعْنَزَلَا

- 87 احتراز مما فيه صورتان وذلك في نحو: ﴿أَوْتِيْتِكُمْ﴾ بآل عمران وباب ﴿أَيُّكَا﴾ بالصافات فله حكم آخر يأتي قريباً.
- 88 اكتفاء ودفعاً لتوالي المثليين اتفقا كما في ﴿آتَتْ﴾ أو في ﴿آمَلْتِي﴾
- 89 وهو مذهب الفراء في ضبط الهمزتين من كلمة مطلقاً بجعل صورة الألف للهمزة الأولى هكذا: ﴿عَانَعَزْتَهُمْ﴾ و ﴿آمَلَا﴾، وَوَجَّهَ بِأَنَّهَا أَحَقُّ بِالصُّورَةِ لِنَصْدُرِهَا.
- 90 وهو مذهب الكسائي، وَعَلَّلَ بِأَنَّ الأُولَى زَائِدَةٌ، وَالأَصْلِيَّةُ الثَّانِيَّةُ وَهِيَ أَحَقُّ بِالصُّورَةِ هكذا: ﴿عَانَعَزْتَهُمْ﴾ و ﴿عَانَعَزْتُمْ﴾.
- 91 اختار علماء الضبط مذهب الكسائي في المتفتنتين، ومذهب الفراء في المختلفتين هكذا ﴿عَانَعَزْتُمْ﴾ و ﴿آمَلْتِي﴾. واستثنوا من ذلك ما صورت فيه الهمز بصورتين مختلفتين كما في ﴿أَوْتِيْتِكُمْ﴾ و ﴿أَيُّكَا﴾، ولهم في هذا أوجه من الضبط. فمختار الداني في حرف ﴿أَوْتِيْتِكُمْ﴾ جعل دائرة على الواو ونقطة أمامه، (وهل الدائرة علامة تليين الهمزة أو علامة زيادتها، وهل النقطة شكل الهمزة أو علامة تسهيلها) ومختار الناظم في ﴿أَيُّكَا﴾ وهو القياس (تنبيهها على مراد الوصل) الاكتفاء بنقطة تحت الباء ليس غير، وبهما جرى العمل في ضبط الألواح والمصاحف عندنا.
- 92 المبيَّنة أي الهمزة المحققة، من قبلها أي من قبل الألف (الضمير للألف على تأنيثه)، وفوقها: أي فوق الألف الهمزة الملبَّنة أي المسهلة وصورتها هكذا: ﴿عَانَعَزْتُمْ﴾.
- 93 بين كيفية ضبط المختلفتين على مذهب الفراء بجعل المحققة أولاً فوق الألف، وبعدها (أمامها) الملبَّنة بدون صورة هكذا ﴿آمَلْتِي﴾.
- 94 وهذا الوجه لم يؤخذ به عندنا إلا في مستثنيات، نحو ﴿أَوْتِيْتِكُمْ﴾ ﴿آمَلْتِي﴾ ﴿آمَلَا﴾ بالواقعة.

- 70 والياء في الباقي من المختلف حمراً وءالهنأنا في الزخرف
 71 وقولهُ ءامنننم مسنننهمأا ألكم فيهنن كما تقدما⁹⁵
 72 لكنن بعد الالف الحننأا حمراء مثل⁹⁶ هذهُ إن أننا
 73 جعلت هذهُ هِي الملينة⁹⁷ وإن جعلتها هِي المسكنة⁹⁸
 74 فالألف الحمراء قبل الحنن وإنقط عيها أو ينقط عوذن
 75 وإن يكن مسكنن من قبل صح فحكمها لورشن نفل

95 يعني أن صفة ضبط ما اجتمعت فيه ثلاث همزات وهو ﴿ءالهنأنا﴾ بالزخرف و﴿ءامنننم﴾ بالأعراف وطه والشعراء - أن تجعل الألف صورة للهمزة الملينة وقبله الهمزة المحققة بدون صورة ثم الألف الملحقة بعدها هكذا: ﴿ءامنننم﴾ وهو مختار النقاط وعليه العمل.

96 يشير إلى اختيار إيصال الألف الملحقة بحيث يكون كالثابت إلا فيما يميزه من لون أو رقة، وهو أحد وجوه ثلاثة في الملحقات: إيصالها، وفصلها، وفصل الألوان دون الملحقات الأخر. وبهذا الأخير، أي الفصل، جرى العمل، وفيه إعمال الوجهين، وفي بيانها قلت:

وعدم الإيصال مذهب اللبيب في ملحق ووصله أيضا قريب
 وأعمل الأول في ذي الألف والثاني في الغير بلا تحيُف
 بمذهب التفصيل ذا جرى العمل بغيرنا بلوح مصحف كمل

97 فيفصل الملحق في نحو: ﴿ءالعلمين﴾ ويوصل في نحو: ﴿هيمي﴾ ﴿ليشوعوا﴾ بيان للمختار في ضبطها على مذهب الكسائي مع إضافة إلحاق ألف بعد الهمزة الملينة المصورة هكذا: ﴿ءامنننم﴾ وهذا الوجه هو مختار النقاط وبه جرى العمل، إذ لا يتوالى الحذف معه بخلاف غيره.

98 الضمير في جعلتها أي صورة الألف المسكنة أي المبدلة وهي الثالثة، وعليه يلحق ألف الهمز المسهلة قبلها أو توضع نقطة التسهيل عوضا عنها (في محلها) وليس العمل في الضبط عليه.

- 76 تُسْقِطُهَا مِنْ بَعْدِ نَقْلِ شَكْلِهَا⁹⁹ وَجَرَّةً تَجْعَلُ فِي مَحَلِّهَا¹⁰⁰
- 77 وَقَبْلَ ذِي الْكَلَاءِ أَيْضاً تَجْعَلُ حَمْرًا عَلَى مَذْهَبِ مَنْ قَدْ يَفْصِلُ
- 78 لَدَى اتِّفَاقٍ وَاخْتِلَافٍ بَعْدَهُ وَإِنْ تَشَأْ عَوِّضُهَا بِمَدَّةٍ¹⁰¹
- 79 وَهَمْزُ الْعَنْ إِذَا مَا أُبْدِلَا وَبَابِهِ¹⁰² مَطٌّ عَلَيْهِ جُعَلَا
- 80 وَلَكَ فِي عَائِنَتِ أَنْ تَعْتَبِرَهُ وَبَابِهِ¹⁰³ وَلَا تَقْسُ شَأْنَ أَنْشَرَهُ¹⁰⁴

99 أي نقله إلى الساكن قبلها بشرط الانفصال وإلا لم تنقل كما في ﴿إِلَّا تَرْضَى﴾ و ﴿رِدَاً يَصِفِيحٌ﴾ بالقصص.

100 نبه على ضَبْطِ أَلْفِ النِّقْلِ فِيمَا يَجُوزُ فِيهِ إِسْقَاطُ الْهَمْزَةِ وَنَقْلُ حَرَكَتِهَا إِلَى السَّاكِنِ الْمُنْفَصِلِ قَبْلِهَا، بِوَضْعِ جَرَّةٍ فِي مَحَلِّ الْهَمْزَةِ فَوْقَ أَوْ وَسْطَ أَوْ تَحْتَ، عَلَامَةٌ عَلَى سِقُوطِهَا فِي الْوَصْلِ لِدَلَالَةِ الْجَرَّةِ عَلَى الزَّائِدِ الْمَسْقُوطِ هَكَذَا: ﴿فَلِأَوْجَعِي﴾ و ﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾ و ﴿فَلِإِنْ كُنْتُمْ﴾.

101 بَيَّنَّ هُنَا ضَبْطَ أَلْفِ الْإِدْخَالِ عَلَى مَذْهَبِ قَالُونَ فِي نَحْوِ: ﴿عَائِنَتِ﴾ فَتُلْحَقُ الْأَلْفُ الْمُدْخَلَةُ بَيْنَ الْهَمْزَتَيْنِ أَوْ تَعْوِضُ بِمِطَّةٍ وَلَا يُجْمَعُ بَيْنَهُمَا عَلَى الصَّحِيحِ، وَعَلَى الْوَجْهِ الْأَوَّلِ الْعَمَلِ (أَعْنِي الْإِدْخَالَ).

102 الْمُرَادُ بِبَابِهِ مَا دَخَلَ فِيهِ هَمْزُ الْاسْتِفْهَامِ عَلَى هَمْزِ الْوَصْلِ فِي الْأَسْمَاءِ، وَالْوَاقِعُ مِنْهُ فِي الْقُرْآنِ سِتُّ كَلِمَاتٍ ﴿عَائِنَتِ﴾ مَعَ بِيُونَسَ، وَ ﴿الَّذَكْرَيْنِ﴾ مَعَ الْأَنْعَامِ، وَ ﴿اللَّهُ أَكْبَرُ﴾ بِيُونَسَ، وَ ﴿اللَّهُ خَيْرٌ﴾ بِالنَّمْلِ. وَضَبُّهُ عَلَى الْإِبْدَالِ (وَهُوَ الْمَقْدَمُ قِرَاءَةً)، بِوَضْعِ الْمِطَّةِ عَلَى هَمْزِ الْوَصْلِ الْمُبْدَلِ فِي ﴿الَّذَكْرَيْنِ﴾ وَ ﴿اللَّهُ﴾ كَمَا حَرَّرَهُ النَّاطِمُ، وَعَدَمُ وَضْعِهَا فِي ﴿عَائِنَتِ﴾ مَعَ اعْتِدَادِهَا بِعَارِضِ النَّقْلِ ضَبْطًا لَا قِرَاءَةً، وَبِهِ جَرَى الْعَمَلُ.

103 وَبَابِهِ مَا اجْتَمَعَ فِيهِ هَمْزَتَانِ مَفْتُوحَتَانِ عَلَى وَجْهِ إِبْدَالِ الثَّانِيَةِ حَرْفٍ مَدٍّ وَبَعْدَهُ سَاكِنٌ لِأَزْمِ نَحْوِ: ﴿عَائِنَتِ تَقْتُمْ﴾ وَ ﴿عَائِنَتِ﴾ وَ ﴿عَائِنَتِي﴾، وَعَلَيْهِ الضَّبْطُ عِنْدَنَا فِي الْأَلْوَابِ وَالْمَصَاحِفِ، بِخِلَافِهِ فِي نَحْوِ: ﴿جَاءَ أَمَدٌ﴾ وَ ﴿شَاءَ أَنْشَرَهُ﴾ لِعَرُوضِ الْإِبْدَالِ فِي الْوَصْلِ فَقَط. فَلَا تَوْضِعُ الْمِطَّةُ عَلَى الْأَلْفِ مَلَاخِظَةً لِفَقْدِ السَّبَبِ بِالْوَقْفِ، وَهُوَ مِمَّا اسْتَنْتَنِي لِقَاعِدَةِ «الضَّبْطُ مَبْنِيٌّ عَلَى الْوَصْلِ».

104 يَعْنِي أَنَّ نَحْوَ: ﴿شَاءَ أَنْشَرَهُ﴾ وَ ﴿تَقْوَاتِهِ أَرْكُنْتُمْ﴾ عَلَى وَجْهِ الْإِبْدَالِ لَا يَجْرِي فِي ضَبْطِهِ التَّخْيِيرُ الْأَنْفِ الذِّكْرَ، لِعَدَمِ لَزُومِ الْإِبْدَالِ فِي الْحَالِيْنَ، إِذْ لَا وَجْهَ لَهُ فِي الْوَقْفِ. قَالَ فِي الْبَارِعِ: وَحَقَّقَ الْكَلَّ لَوْ قَفَّ إِذْ قُرِيَ.

فَتَرَكَ الْمِطَّةَ تَنْبِيْهَا عَلَى الْفَرْقِ، وَبِهِ جَرَى الْعَمَلُ.

[الباب الخامس في ضبط ألف الوصل وألف النقل، وجملة أبياته تسعة]

- 81 القول في الصلّة عند الوصل وحكم الإبتداء ثمّ النقل¹⁰⁵
- 82 فصلية¹⁰⁶ للحركات تتبّع ففوقه من بعد فتح توضع
- 83 وتحتّه إن كسرةً ووسطه إن ضمّة كذا أتت مرتبطة¹⁰⁷
- 84 وإنّ تُنوّن¹⁰⁸ تحتّه جعلتا ووسطاً إن ثلثاً ألزمتا

105 تَرجم في هذا البيت لمباحث الباب في غاية الاختصار، وهي صلة ألف الوصل، ومحلها منه، ونقط ابتداءه، وصلة ألف النقل المسماة جرة.

106 الصلّة جرةٌ صغيرة توضع فوق ألف الوصل أو تحته أو وسطه تبعاً لحركة ما قبلها مُطلقاً لازمة أم عارضة، وهي دالّة على سقوط ألف الوصل في الوصل، وأيضاً على حركة ما قبلها. يستثنى من ذلك ما إذا جاءت ألف الوصل بعد أحد أحرف ستة يجمعها قولك : «فكّل وتب» نحو: ﴿تَاللّٰهِ﴾ ﴿وَالْكَوْبُر﴾ فلا توضع الصلّة عليه، وبه جرى العمل.

وفي جمعها على هذا النحو-«فكّل وتب»- إشارة إلى أن الاستغناء عن الصلة يكون بالوكالة والتوبة.

107 أي متّصلة بها لا منفصلة وهو المقدم في ضبطها عندنا. بخلاف جرة النقل فالمقدم فيها الفصل، وإلى هذا الفرق أشار في الدرّة الجلية:

بالنقل والفرقان عن تراض

يشير ب «عن تراض» إلى أن هذا الفرق بينهما استحساني مرضي.

108 أي تجعل صلة ألف الوصل تحتّه إثر مُنوّن مطلقاً نحو: ﴿يُعَلِّمُ اِسْمَةَ﴾ تنبيهها على كسر التنوين لالتقاء الساكنين، إلا إذا ضمّ لزوماً ثالث حروف الكلمة التي أولها ألف وصل فتجعل الصلة وسط الألف إشعاراً بأن التنوين المنطوق به قبله مضموم استتفالا للخروج من كسر إلى ضم وذلك في نحو: ﴿فَنُحْضِرُوا اِنْحَضِر﴾ و﴿يُؤَيِّسُ اِفْتَلُوا﴾ في قراءة نافع ومن وافقه. ومن أبيات الطرة :

وإن تجسئ ألف وصل بعدما مُنوّن فصليةً ضَعَّ وسنط ما

إن ثالث ضم لزوماً وصل بالكسر في الغير ولا تأمل

واستثن عادا الأولى إذ قد وُضعت صلّتها فوق لإدغام ثبت

- 85 ضَمًّا، وَوَضِعُ ضَبْطِ الْإِبْتِدَاءِ نَقْطٌ¹⁰⁹ كَوَضِعِ الشَّكْلِ بِالْخَضْرَاءِ¹¹⁰
- 86 أَمَامَهُ إِذَا بِضَمِّ ابْتَدَأَتْ وَفَوْقُ إِنْ فَتَحَ وَتَحْتُ إِنْ كَسَرْتَ
- 87 وَحُكْمُهَا¹¹¹ لَوَرَشِهِمْ فِي النَّقْلِ كَحُكْمِهَا فِي أَلْفَاتِ الْوَصْلِ
- 88 فَفَوْقَهُ أَوْ تَحْتَهُ أَوْ وَسَطًا فِي مَوْضِعِ الْهَمْزِ الَّذِي قَدْ سَقَطَا
- 89 فَإِنْ أَتَى مِنْ بَعْدِ هَمْزِ أَلْفٍ فَقَبْلَهُ مَحَلٌّ¹¹² هَمْزٍ تَأَلَّفُ¹¹³

[الباب السادس في ضبط الملحق المرسوم بقلم الضبط،

المحذوف في الهجاء الثابت في الأداء، وجملة أبياته عشرون بيتا]

- 90 الْقَوْلُ فِي النَّقْصِ مِنَ الْهَجَاءِ إِنْ شِئْتَ أَنْ تُلْحِقَ بِالْحَمْرَاءِ
- 91 أَوَّلَ مَا الثَّانِي بِهِ قَدْ دَخَلَ عِلْمَةٌ لِلْجَمْعِ أَوْ إِنْ أَصْلًا

109 بين هنا ضبط الابتدء بألف الوصل وأن علامته نقط منفصل عن الألف كوضع الشكل، ومحلّه بحسب الابتدء فتحا فوقه، وضما وسطه، وكسرا تحته، (ووضع علامة الابتدء من مستننيات قاعدة الضبط مبناه على الوصل).

110 تمييزا لها عن لون همزات القطع الصفراء البينة لأنها همزة الوصل إنما تثبت في الابتدء ليس غير. إذ الخضرة من الألوان الفرعية المركبة.

111 أي أن صفة جرة النقل كصلة ألف الوصل لأن الهمزة المنقولة حركتها تسقط وصلا وتثبت في الابتدء فصارت كهمزة الوصل، وجعلت الجرة في محل الهمزة الساقطة دلالة على سقوطها وتبعية محل الجرة لما قبلها هكذا: ﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾ ﴿فَلْ أَوْجِي﴾ ﴿فَلِاتٍ﴾

112 منصوب على أنه بدل أو عطف بيان من قبله.

113 تألف: تعهد الهمز فيه وضعا وهو السطر، يشير إلى ضبط نحو: ﴿وَلَقَدْ-اِنْتَبَأ﴾ ﴿حَمِيم-اِي﴾ فيما كانت فيه الهمزة المنقولة حركتها لا صورة لها، وبعدها حرف مد بالأصالة، فإن ضبطها على ما نبه عليه أن تجعل الجرة في محل الهمز المعهود قبل النقل، وهو مختار النقاط وبه جرى العمل دون سواه.

- 92 نحوُ النَّبِيِّينَ تراءء¹¹⁴ ثُمَّ مَا أُولَاهُمَا ضُمَّتْ فِيهِ الثَّانِي¹¹⁵ كَمَا
 93 هِنَا كَيْلُونَ وَإِنْ شَدَّدْتَا¹¹⁶ كَنَحْوِ الْأَمِّيْنَ وَالتَّرْمَتَا¹¹⁷
 94 أَنْ تُلْحَقَ الْأُخْرَى إِذَا مَا حُدِفَتْ فِيمَا بِهِ أُولَاهُمَا قَدْ سَكَتَتْ
 95 وَإِنْ حُدِفَتْ مَا عَلَيْهِ بُنِيََا أَلْفَظُ نَحْوُ قَوْلِهِ مَا وَوَرِيَا
 96 فِيهِ تَخْيِيرٌ لَدَى الْإِلْحَاقِ وَإِنْ تَكُ الْأُولَى فَبِاتِّفَاقِ¹¹⁸

- 114 مثل بـ ﴿التَّبْيِئِي﴾ و ﴿تَرَآءَا﴾ لما ألحق فيه أحد المثلين من ياء أو ألف للإجماع على كتبه في المصاحف بواحدة، وهل هي الأولى (أي ياء أو ألف البناء)، أو الثانية (أي ياء الجمع أو ألف الأصل) خلاف، والعمل على إلحاق الثانية، في نحو: ﴿التَّبْيِئِي﴾، وهو مختار أبي داود، وإلحاق الأولى في ﴿تَرَآءَا﴾ وهو مختار الشيخين، لزيادتهما في المثالين وهو جلي.
 وخالف أبو داود أصله في ﴿لَيْسَرُفُوا﴾ في الإسراء، فألحق الأولى، وعليه العمل. ولعل ذلك للإشارة لأصالة الثانية في قراءة من أسند للمفرد، كشعبة ومن معه.
 وعلة الإلحاق في الباب رفع توهم سقوط الملحق لفظا لسقوطه خطأ.
 115 إلحاق ثاني المثلين المضموم أولهما في نحو: ﴿دَاوُودَ﴾ و﴿يَلُودَ﴾ هو الذي عليه العمل، وقوله «كما هنا» إشارة إلى أنه كسابقه مخير فيه لكن بين الإلحاق وعدمه، وهل على العدم توضع المطءة أم لا فيه بحث، أنظره في باب إلحاق المحذوف من طراز التنسي ص 272.
 116 يشير إلى أن ما كان فيه أول المثلين مشددا كـ ﴿الْعَوَارِئِينَ﴾ فهو كسابقه في التخيير بين إلحاق الأول أو الثاني، والعمل على إلحاق ثاني المثلين وهو مختار أبي داوود.
 117 خبر يراد به الأمر أي التزم الإلحاق في نحو ﴿التَّبْيِئِي﴾ و ﴿تَرَآءَا﴾ و﴿لَيْسَرُفُوا﴾ بناء على أن المحذوف هو المثل الثاني ولا تأخذ بتعويضه بمطءة توضع بدله دفعا لالتباس المد الطبيعي بالمزدي.
 118 يشير إلى ضبط ما اجتمع فيه واوان ثانيتهما ساكنة لبناء الكلمة، نحو ﴿وُورِي﴾ و﴿الْمُؤَرِّدَةَ﴾ و﴿دَاوُودَ﴾ فعلى حذف الثانية يجوز الإلحاق والتعويض بمطءة، والعمل على الإلحاق. أما على حذف الأولى فالاتفاق على الإلحاق.

- 97 وعكسُ هَذَا جَاءَ فِي جَاءَنَا¹¹⁹ وَحَذَفُ آخِرِ بِهِ اسْتَبْنَا¹²⁰
- 98 وَالْحَقْنَ أَلْفًا¹²¹ تَوَسَّطَا مِمَّا مِنَ الْخَطِّ اخْتِصَارًا سَقَطَا¹²²
- 99 وَمَا بِوَاوٍ أَوْ بِيَاءٍ كُتِبَا عَنْ وَاوٍ أَوْ عَنْ حَرْفِ يَاءٍ قَلْبًا¹²³
- 100 وَإِنْ نَطَّرَفْتَ كَذَا تَكُونُ مَا لَمْ يَقَعْ مِنْ بَعْدِهَا سُكُونُ¹²⁴
- 101 وَمَعَ لَامٍ أَلْحَقْتَ يُمْنَاهُ لِأَسْفَلِ مِنْ مُنْتَهَى أَعْلَاهُ
- 102 مَا لَمْ تَكُنْ بِوَاوٍ أَوْ يَاءٍ أَتَتْ¹²⁵ وَقِيلَ يُمْنَاهُ بِكُلِّ أَلْحَقْتَ¹²⁶

- 119 يعني أن ضبط ﴿جَاءَنَا﴾ في الزخرف هو عكس ضبط ﴿وَرَى﴾ على التقديرين في كون المحذوف الأول أو الثاني.
- 120 تصريح باختيار حذف ألف التثنية في ﴿جَاءَنَا﴾ بتعيين الإلحاف وتبينه، وبه جرى العمل. ويرجح الإشارة إلى قراءة من أسند للمفرد.
- 121 خص الحكم بالألف لأن الواو والياء لا يحذفان من الوسط اختصارا بل من الطرف كما في الصلات والزوائد.
- 122 يشير إلى أن الألف المتوسط الساقط من الخط اختصارا كما في ﴿أَلْعَامِينَ﴾ و﴿الصَّالِحِينَ﴾ يلحق في محله الذي ينطق به فيه. وعليه تترك له فسحة بقدرة، ويفصل تنبيهها على الإلحاق. وبه جرى العمل في المصاحف والألواح.
- 123 نبه على أن الألف المرسوم وواو أو ياء لانقلابه عنهما يلحق عليهما (فوقهما)، دفعا لأي التباس بهما هكذا: ﴿هُمُومٌ﴾ ﴿تَلَوُّهُ﴾ (الألف هنا مقيد لغير المعانق للام لأنه سيذكر ضبطه فيما بعد).
- 124 يقرر أن الألف المتطرفة تلحق أيضا في محلها أو فوق بدلها، كما في ياء النداء وهاء التنبيه وفي نحو: ﴿أَرْبَابًا﴾ و ﴿أَلْفِهِ﴾ واستثنى الواقع منها قبل ساكن لسقوطه في اللفظ وصلا كما في ﴿مَوْصِيَاتِهِ﴾، والضبط مبني على الوصل فلا يلحق لذلك.
- 125 بين هنا كيف تلحق الألف المعانقة للام سواء حذفت اختصارا في نحو: ﴿بَيْتِ﴾ أو لوجود العوض نحو: ﴿مَوْلِيَّةً﴾ فذكر أنها في الأول تلحق بئمنى اللام ممتدة إلى أسفله خارجة من اللام إلى مطنه هكذا: ﴿لَيْعِيَسَ﴾. وفي الثاني تلحق على عوضها وجاز فيها أن تلحق كالأولى، وعلى التفريق مذهب الداني، وبه جرى العمل.
- 126 وهو مذهب أبي داوود ومختاره، وقيده بعضهم بإخراج ألف الإلحاق إلى العوض هكذا: ﴿تَلَوُّهُ﴾ دفعا لإيهام زيادة الواو.

- 103 لکن مِّنْ اسْمِ اللَّهِ رَسْمًا خُطًّا¹²⁷ وَاللَّتْ بِالْإِلْحَاقِ فَرَقًا خُطًّا¹²⁸
- 104 وَأَلْحَقْنَا أَلْفِي¹²⁹ إِذَا رَأَيْتُمُ وَالْيَاءَ مِنْ إِيْلَافِهِمْ وَتَرَسُّمُ
- 105 ثَانِي¹³⁰ نُنَجِّي يُوسُفَ وَالْأَنْبِيَا حَمْرًا¹³¹ وَأَوَّلًا بِبَابِ حَيِّ¹³²
- 106 وَاخْتِيرَ تَرَكَ لِحَقِّ تَنْوِي رُءْيَا¹³³ وَأَلْحِقَ أَوْلِيَاءَ وَأَوَّأَ أَوْ يَا
- 107 إِنْ شِئْتَ فِي اتِّصَالِهِ بِمُضْمَرٍ وَهَمْزُهُ فِي الْخَطِّ لَمْ يُصَوِّرْ¹³⁴

- 127 أي ترك إلحاق الألف من اسم الجلالة كيف جاء استثناء من قاعدة الألف المعانقة للام.
- 128 علل الاستثناء بالإمعان في الفرق بينه وبين لفظ ﴿أَلْفَتُ﴾ في سورة النجم، لا سيما على مذهب من يقف عليه بالهاء كالكسائي. وذات السبب فحمت لام الجلالة؛ فترك إلحاق هو الذي قُصِدَ وليس إلحاق في اللات كما يقتضيه ظاهر كلام الناظم.
- 129 أي ألف المفاعلة وصورة الهمز بحذفهما معا في سواد المصحف اتفاقا.
- 130 يعني النون الثانية من ﴿نُجِّي مِّنْ نَّجَاءٍ﴾ بيوسف، و ﴿نُجِّي الْمُؤْمِنِينَ﴾ بالأنبياء.
- 131 تمييزا لها بالصَّبْغَةِ وقد عوض تمييزها بالترقيق والتصغير وقطع المطء، وإمالة السُّنَّة، وقد يكتفى ببعضها عن كلها، وبه جرى العمل.
- 132 ذكر هنا ثلاث كلمات وباب ﴿حَيِّ﴾ للتنبيه على إلحاق المحذوف من ألف وواو ونون باتفاق أهل النقط ومراده باب «حيي» ما اجتمع فيه ياءان متحركتان في الطرف ولم ترسم منهما إلا واحدة. والواقع منه في القرآن أربع كلمات : ﴿وَلِيْلِ اللَّهِ﴾ ﴿مَنْ حَيِّ﴾ ﴿لِنُجِيِّ رَبِّي﴾ ﴿أَيُّ شَيْئِي﴾ معا.
- 133 مراده بالتمثيل بـ ﴿تَنْوِي﴾ و ﴿رُءْيَا﴾ وبابهما، وهو ما اجتمع فيه مثلان أحدهما صورة الهمزة كما في ﴿الْمُسْتَفْرِيِينَ﴾ و ﴿مَقَابَا﴾، أو حذفت منه صورة الهمزة اختصارا وإشارة إلى الإدغام. كما في نحو : ﴿أَلْرُءْيَا﴾ و ﴿رُءْيَاكَ﴾.
- 134 هذا بناء على أن همز ﴿أَوْلِيَاءَ﴾ المرفوع والمجرور المتصل بمُضْمَرٍ غير مُصَوَّرٍ، والمختار تصويره وإثبات ألفه، وعليه العمل، وصورته هكذا : ﴿أَوْلِيَاءَوْهَمَّرَ﴾، ﴿أَوْلِيَاءِيَهُمَّرَ﴾.

- 108 قِيَّاسُهُ¹³⁵ جَزَاؤُهُ فِي يُوسُفَا لَكِنَّ فِي نُصُوصِهِمْ مَا أَلْفَا
109 وَنُونٌ تَأْمَنَّا¹³⁶ إِذَا أَلْحَقْتَهُ فَاثْقُطُ أَمَاماً أَوْ بِهِ عَوَضْتَهُ¹³⁷

[الباب السابع في ضبط المزيد الساقط أداء المثبت رسماً وهجاء،
وجملة أبياته تسعة]

- 110 الْقَوْلُ فِيمَا زِيدَ فِي الْهَجَاءِ¹³⁸ مِنْ أَلْفٍ أَوْ وَاوٍ أَوْ مِنْ يَاءٍ¹³⁹
111 فَكُلُّ مَا الْأَلْفُ فِيهِ أَدْخِلًا¹⁴⁰ كَقَوْلِهِ لَا أَدْبَحَنَّ لِأَلْفِي

135 على القول بحذف صورة همزه، وإلا فهو المختار وعليه الكثير لتصوير همزه، وحذف ألفه بحرف يوسف.

136 نطق تأمناً على قراءة أبي جعفر بالإدغام المحض على حد قوله في الطيبة: «وبالمحض ثرم».

137 تعرض هنا لضبط ﴿تَأْمَنَّا﴾ بيوسف على وجه الإخفاء لا الإشمام وهو المقدم والمختار وعليه العمل، وذكر فيه وجهين في ضبطها:

1. إلحاق النون الأولى، ووضع نقطة أمامها دلالة على الروم أو الاختلاس.
2. الاكتفاء بنقطة موضعها عن الإلحاق وإليه أشار بقوله: «أو به عوضته» أي بالنقط عوضت النون الملحقة، وبالأول جرى العمل مع عدم شدّ النون الثانية بناء على القول بأنها مظهرة مع الإخفاء، وإليه ألمح الشاطبي بقوله: «وَتَأْمَنَّا لِلْكَلِّ يُخْفِي مُفْصَلًا»، أي مفصولة نونه الأولى عن الثانية، أفاده الجعبري في الكنز.

138 المراد هجاء المصاحف العثمانية أي مرسوم خطها.

139 حصر للأحرف المزيدة في ثلاث ليس غير وألحقت النون لشبهها في حال خفائها، تمهيداً لبيان ما زيدت فيه من مطرد ومنفرد مع بيان علامة الزيد في الضبط تحرزاً من النطق به أداء.

140 زيد خطأ لا لفظاً ولفظ الإدخال مشعر بأن الزائدة هي الألف اللاحقة لِأ لا المعانقة لها، وتصويره في المثال الأول هكذا: ﴿لَا أَدْبَحَنَّ﴾ وبه جرى العمل، وقد وجهت زيادة الألف بأنها صورة لحركة الهمز أو إشباع لها.

- 112 وَشِبْهُهِ مِمَّا بَقِيَ¹⁴¹ فَالْمُتَّصِلِ بِاللَّامِ صُورَةٌ¹⁴² وَقِيلَ الْمَنْفَصِلِ
- 113 وَزَيْدًا مَا¹⁴³ فِي مِائَةٍ¹⁴⁴ وَجَاءَ¹⁴⁵ وَتَأَيَّسُوا وَشِبْهُهِ¹⁴⁶ مَجِيئًا
- 114 وَبَعْدَ وَאוِ الْفَرْدِ¹⁴⁷ ثُمَّ تَفَقَّوْا وَبَابِهِ¹⁴⁸ وَفِي الرَّبْوِ وَفِي امْرُؤًا¹⁴⁹

141 وهو ثلاثة ألفاظ ﴿لَدَوَّضَعُوا﴾ في جل المصاحف بزيادة الألف، ﴿لَهَشْتُمْ﴾، ﴿لِإِخْرَ﴾ معاً، وقد جرى العمل على عدم زيادة الألف في الألفاظ الثلاثة الأنفة، أما حرف النمل فمُجمع على زيادة الألف فيه. قال في الوسيلة :

76 لاوضعوا جُلهم لاجمعوا زمرا

142 يعني أن الألف المعانقة للام في ﴿لَدَاؤُتَيْتَةٌ﴾ هو صورة الهمزة والألف اللاحقة هي الزائدة، وهو مختار الضبط.

143 ما اسم موصول المراد به الألف الزائدة فيما سيذكره.

144 مفردة ومثناة ﴿مَيْتِي﴾ للفرق فيهما أو للفرق في الأول والحمل عليه في المثني حتى لا يشتبه بـ«منه» و«ميتين».

145 ﴿وَجِجَّةٌ بِالتَّيْتِي﴾ في الزمر والفجر، والعمل عندنا على عدم زيادتها. وكتبها على القياس موافقة لبعض المصاحف.

146 أي الألفاظ المنفوق على زيادة الألف فيها رسماً وهي: ﴿لَدَاؤُتَيْتَةٌ﴾ و﴿لَدَاؤُتَيْتَةٌ﴾ كلاهما بيوسف، ﴿أَقْلَمُ بِأَيْتِي﴾ بالرعد و﴿إِشْرَءٌ﴾ بالكهف، والمختلف في زيادتها وهي ﴿بِأَيْتِي﴾ بالذاريات على قول ﴿أَمْتَيْتَعُوا﴾ و﴿أَمْتَيْتَعِسْ﴾ بيوسف، والعمل على حذف الأخيرين، واعتبار ألف ﴿بِأَيْتِي﴾ صورة للهمزة . ويدخل في شبه ﴿تَأْتَعْمُوا﴾ ما زيد فيه الألف بعد واو الجمع سواء كان ضميراً أو حرفاً (علامة رفع) كما في ﴿مُرْسِلُونَ التَّاقَةَ﴾ و﴿صَالُونَ التَّارِ﴾.

147 أي واو الفعل المسند للفرد (الأصل) ولو تحركت نحو : ﴿وَجَلَّوْا أَخْيَارَكُمْ﴾

﴿لِي تَدْعُوا﴾.

148 وباب تفتوا كل ما تطرفت فيه الألف زائدة بعد واو صورة للهمزة على خلاف الأصل (لأنها على مراد الوصل) ولذا صورت من جنس حركتها (فوضعت على الواو).

149 وترجع الألف المزيدة باعتبار نوعها وعلتها إلى :

- مزيدة مع الهمزة لبيانها ذاتاً أو حركة أو للفرق.

- مزيدة مع حرف مد أو لين للإشارة (احتمال قراءة).

- مزيدة مع الواو المتطرفة مطلقاً كان الواو واو جمع أو وصل أو عوض أو صورة همزة.

- 115 وَزَيْدٌ يَأْتِي أَيْضًا مِنْ أَيْنَاءِ وَيَابِه¹⁵⁰ وَالْوَاوُ فِي أَوْلَاءِ¹⁵¹
- 116 وَعَاخِرُ الْيَاءَيْنِ مِنْ بَأْيَيْدِ¹⁵² لِفُرْقٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْأَيْدِ
- 117 فَدَارَةٌ تَلَزُمُ ذَا الْمَزِيدِ¹⁵³ مِنْ فَوْقِهِ عَلامَةٌ أَنْ زَيْدًا
- 118 وَشَدَّدَ الثَّانِيَّ مِنْ بَأْيَيْكُمْ وَعَرَّ أَوْلًا لِمَا قَدْ يُدْعَمُ¹⁵⁴

150 وهو ما زيدت فيه الياء متطرفة إثر همز مكسور وذلك في : ﴿مَتَى-اتَّاعَ﴾ بطه و ﴿مَرْتَلَعًا﴾ ببونس و ﴿مَتَى-وَرَلَعَ﴾ بالشورى و ﴿مَرْتَلًا﴾ بالأنعام ﴿وَلِيَتَّاعَ﴾ في النحل 90.

151 أي وبابه وهو : ﴿أَوْلِيًا﴾ و ﴿أَوْلِيكُمْ﴾ و ﴿أَوْلِيَةً﴾ وكذا ﴿أَوْلُوا﴾ و ﴿أَوْلَى﴾ و ﴿أَوْلَيْتَ﴾ و لفظ ﴿تَلَزُمُ﴾ بالأعراف والأنبياء وهو ما زيد فيه الواو إثر همزة مضمومة لتقوية الهمزة كما في المعظم أو إشارة لقراءة كما في قراءة قسامة ابن زهير في الشاذ «سأورثكم دار الفاسقين».

152 في الذاريات وضبطه على ما عليه العمل وهو المختار هكذا: ﴿بَأْيَيْدِ﴾. فالياء الأولى أصلية عليها جرة أندلسية علامة السكون كيلا تشتبه بدارة المزيد، والثانية زائدة كما نص عليه. والعلة الفرق بينها وبين نظيراتها لفظا نحو : ﴿يَأْتِيكُمْ مَعْرَفٌ﴾ لأنها في الذاريات مصدر أيد بمعنى القوة والدال لام لكلمة، وهي في غيرها جمع يد والدال عين الكلمة فافترقا معنى فصورا خطأ على ما ينبه بينهما.

153 ودارة المزيد أخذها النقاط من الصفر عند أهل الحساب لدالاتها على الخلو وهو هنا السقوط في اللفظ. واحترز بالإشارة في «لا المزيد» في نحو الياءات الزوائد، وألف النون والتنوين في نحو : ﴿إِنَّمَا﴾ و ﴿لَتَسْمَعُنَّ﴾ فلا توضع الدارة عليه.

وليس في وصل دارة الزيد وفصلها نص عند المتقدمين والعمل على الفصل حملا على العارض المضاف وتشبيها بالسكن الملفوظ بجامع الخلو ولو ميزت بلون أو كبر حجم أو وصل بحرفها لكان له وجه، وفي ذلك قلت:

ودارة الزيد كما السكون مفصولة أترك بالتعيين
وميزت عنه ببعض الكبر في اللوح ميزا قد جلا لا تنكسر
لو وصلت فرقا عن المسكن لما أبي من ضابط ومتقن
وفي البيت عيب سناد التوجيه أصلحناه بقولنا :

154 وشدد الثاني من أييكم بنون عرّ أولا إذ أدغموا
وإنما رسم حرف سورة (ن) ﴿بَأْيَيْكُمْ﴾ بياءين في المصاحف كلها لبيان الأصل قبل الإدغام فكتب على الإظهار والفك، وعريت الياء الأولى لأنها الذاهبة المدغمة.

[الباب الثامن في تصوير الـ«لام ألف» وضبط الألف المعانقة للام
في أحوالها المختلفة في المرسوم، وجملة أبياته ستة]

- 119 القَوْلُ فِيمَا جَاءَ فِي (لَامِ أَلْفٍ) 155 الحُكْمُ فِي الهمزة منه 156 مُخْتَلَفٌ
120 فِقِيلٌ تَانِيهِ 157 وَقِيلَ الْأَوَّلُ 158 وَهَمَزٌ أَوَّلٌ هُوَ الْمُعْوَلُ 159
121 وَمُدَّةٌ إِنْ كَانَ مَا يُمَدُّ لِأَجْلِ هَمَزٍ كَائِنٍ مِنْ بَعْدُ

- 155 ل- (لام ألف) اسم لألف المد في نحو : «قال» و«طال» وإنما لم تجيء صورته في أول رسمه كبقية حروف الهجاء لتعذر النطق به أولاً لسكونه، فاختر له حرف يشبهه في الصورة وهو «ل» فمسماه «لا» واسمه «لام ألف»، أي اللام التي وصلت بالألف لإظهار صورته أداءً وهجاءً، ومن ثم أضيفت إليه فقيل : «لام ألف»، ولم يقل «ألف لام»؛ فلو سئلت ما مسمى ألف المد؟ لتعين أن تقول هو «لا» ولو طولبت بتسميته قلت هو «لام ألف».
- 156 بناء على أنه مركب من حرفين متعاقبين أو مضمورين لام وألف وفي أعلاه طرفان وفي أسفله دارة صغيرة هكذا : «لا» واختالف أهل الضبط في أي الحرفين هو الألف.
- 157 أي طرفه الثاني هو الألف والأول لام وهو مذهب الأخفش الأوسط (سعيد بن مسعدة).
- 158 أي الألف هو طرفه الأول وهو مذهب الخليل ومختار الداني، وعليه العمل. وبناء عليه فهو محل الهمزة في نحو : ﴿لَا تَنْتُمْ﴾ ومحل المط في نحو : ﴿لَا تَنْتُمْ﴾.
- 159 هذا الخلاف إنما يجري في لام ألف المعانقة المضمورة، أما الملاصقة وصورتها « لا »، أو المفارقة (الممطوطة) وصورتها «لا»، فالظاهر فيها مذهب الأخفش (لام ثم ألف مرتبين رسماً ونطقاً) وعليه الكتاب الرسم الإملائي.

- 122 إِذْ¹⁶⁰ أَصْلُهُ حِرْفَانٍ نَحْوِ يَا وَمَا فَضْفُرًا¹⁶¹ خَطًّا كَمَا قَدْ رُسِمَا
- 123 وَإِنْ يَكُنْ ذَا الْهَمْزِ فِي نَفْسِ الْأَلِفِ فَحُكْمُهُ كَمَا مَضَى لَا يَخْتَلِفُ¹⁶²
- 124 وَبَعْدَ لَامِ الْأَلِفِ إِنْ رُسِمَا مُؤَخَّرًا وَقَبْلُ إِنْ تَقَدَّمَا¹⁶³
- 125 وَكُلُّ مَا ذَكَرْتُ مِنْ تَلْيِينٍ أَوْ حَرَكَاتٍ وَمِنْ السُّكُونِ
- 126 وَالْقَلْبِ لِلْبَاءِ وَمَا لِلِهَاءِ مِنْ صَلَةٍ مِنْ وَاوٍ أَوْ مِنْ يَاءِ
- 127 وَنَحْوِ يَدْعُ الدَّاعِ وَالتَّشْدِيدِ وَمَطَّيَّةٍ وَدَارَةِ الْمَزِيدِ
- 128 وَنَقَطٍ تَأَمَّنَّا وَمَا يُشَمُّ مَعَ الَّذِي اخْتَلَسَتْهُ فَالْحُكْمُ¹⁶⁴

- 160 تَعْلِيلٌ لِلتَّعْوِيلِ عَلَى مَذْهَبِ الْخَلِيلِ فِي حَالِ ضَفْرِ لَامِ أَلِفٍ بِحَيْثُ يَصِيرُ طَرَفُ لَامِهَا الْأَعْلَى مُؤَخَّرًا عَنْ طَرَفِ أَلْفِهَا هَكَذَا: ﴿لَشَمُّ﴾، أَمَا قَاعِدَتُهَا فَهِيَ عَلَى أَسْلِ التَّرْتِيبِ هَكَذَا: ﴿يَيْلَفُ﴾.
- 161 فَضْفُرًا مِنَ الضَّفْرِ، بَضَادِ سَاقِطَةِ لَا مِنْ الضَّفْرِ بِالطَّاءِ الْقَائِمَةِ، وَقَدْ جَاءَتْ فِي مَعْظَمِ طَبَعَاتِ «الطَّرَازِ عَلَى ضَبْطِ الْخِرَازِ» بَطَاءٍ مِثَالَةً وَهُوَ خَطَأٌ بَيْنَ، فَلْيُصَحَّحْ لِأَنَّهَا مِنَ الضَّفْرِ بِمَعْنَى الْفَتْلِ، يُقَالُ: ضَفَرَ الْحَبْلَ، وَمِنْهُ ضَفِيرَةُ الشَّعْرِ، أَمَا الْمَفْعُولُ مِنْهُ فَمُضْفُورَةٌ لَا مُضْفَرَةٌ كَمَا سَمَّاهَا بِهِ بَعْضُهُمْ.
- 162 أَيْ لَا يَتَغَيَّرُ مَحَلُّ الْهَمْزَةِ مِنْ صَوْرَتِهَا بِسَبَبِ تَغْيِيرِهَا بِالضَّفْرِ بَلْ هِيَ عَلَى الْأَصْلِ الْمَتَقَدِّمِ فِي بَابِ الْهَمْزِ فِي نَحْوِ: ﴿لَا مَلَّيْنِ﴾ فَوْقَهُ، وَفِي نَحْوِ: ﴿لَا مَلَّيْنِ﴾ وَسَطُهُ، وَنَحْوِ: ﴿يَيْلَفُ﴾ تَحْتَهُ.
- 163 أَيْ إِذَا جَاءَ الْهَمْزُ بَعْدَ لَامِ الْأَلِفِ فِي اللَّفْظِ، فَإِنَّهُ يَرَسُمُ مُؤَخَّرًا مُطَابِقَةً نَحْوِ: ﴿هَلَوَلَّيْنِ﴾ وَ﴿أَلَوَلَّيْنِ﴾، وَإِنْ أَتَى مُتَقَدِّمًا عَلَى لَفْظِهِ رَسَمَ كَذَلِكَ مُطَابِقَةً نَحْوِ: ﴿هَلَوَلَّيْنِ﴾ وَ﴿أَلَوَلَّيْنِ﴾ لِعَدَمِ تَغْيِيرِ وَجْهِ الْأَلِفِ بِالضَّفْرِ.
- 164 الْحُكْمُ أَيْ الصِّفَةُ الْمَحْكُومُ بِهَا فِي ضَبْطِ مَا ذُكِرَ وَالْمَقْضَى بِهَا فِي النَّقْطِ.

129 أَنْ تَجْعَلَ الْجَمِيعَ بِالْحَمْرِ 165 هَذَا تَمَامُ الضَّبْطِ وَالْهَجَاءِ

[خاتمة]

130 مُحَمَّدٌ جَاءَ بِهِ مَنْظُومًا نَجَلُ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ مَا

131 الْأُمُويِّ نَسْبًا وَأَنْشَاءً عَامَ ثَلَاثٍ مَعَهَا سَبْعُمَائِكَةَ

132 عِدَّتُهُ أَرْبَعَةٌ وَعَشْرَةٌ جَاءَتْ لِحَمِيمَائِكَةَ مُقْتَفِرَةً 166

165 سَرَدَ هُنَا جُلَّ مَا تَقَدَّمَ بَحْثُهُ مِمَّا يَقَعُ الضَّبْطُ بِهِ مِنْ هَيْئَاتٍ وَصَلَاتٍ وَدَارَةِ زَيْدٍ وَنَقْطِ

إِخْفَاءِ وَإِشْمَامِ وَاخْتِلَاسِ وَبَقِيَ عَلَيْهِ لِتَكْمِيلِ عِدَّةِ الْمَبَاحِثِ حَصْرًا وَهِيَ خَمْسَةٌ

عَشْرٌ : نَقْطُ الْإِمَالَةِ، وَالْمَلْحَقُ فِي ضَبْطِ مَا نَقَصَ مِنَ الْهَجَاءِ، وَالْمَهْزُ الْمَسْهَلُ بَيْنَ بَيْنِ،

وَالْمَبْدَلُ بِدَلَا مَحْرُكًا، وَجَمِيعُ هَذِهِ الدَّوَالِّ عَوَارِضُ زَائِدَةٌ عَلَى مَرْسُومِ الْهَجَاءِ، أَوْ قَلَّ

سَوَادِ الْمَصْحَفِ، وَلِذَا اخْتِيرَ لِتَمْيِيزِهَا عَنْهُ الصَّبْغَةُ الْحَمْرَاءُ أَوْ الْمَدَادُ الْأَحْمَرُ، وَذَلِكَ

لِقُرْبِ الْحَمْرَةِ مِنَ السَّوَادِ، إِشْعَارًا بِأَنَّ الْمَرْسُومَ لَا يَتِمُّ إِلَّا بِضَبْطِهِ.

وَهَذَا التَّمْيِيزُ بِالصَّبْغَةِ مُتَعَدِّرٌ فِي الْأَلْوَابِ، مُتَعَسِّرٌ فِي الْمَصَاحِفِ، وَلِذَا اسْتُعِضِيَ عَنْهُ

بِالتَّرْفِيقِ حَيْثُ جُعِلَ الضَّبْطُ بِشِقِّ الْقَلَمِ لَا بِوَجْهِهِ فِيمَا عَدَا الْمُبْقَى الْمُسْتَنْصَبِ مِنْ

نَقْطِ الدَّوَالِي كِنَقْطَةِ الْإِمَالَةِ، وَالِاخْتِلَاسِ، وَالِإِشْمَامِ وَنَقْطِ الْمَهْزِ، وَبِهِ جَرَى الْعَمَلُ فِي

الْمَصَاحِفِ وَالْأَلْوَابِ عِنْدَنَا.

166 الْإِقْتِفَارُ : الْإِتْبَاعُ، وَمُقْتَفِرَةٌ بِكسر الْفَاءِ أَي مُتَابِعَةٌ وَمُكَمَّلَةٌ، وَهَذَا الْبَيْتُ هُوَ مِمَّا فَاتَهُ

إِصْلَاحُهُ لِأَنَّ الْعِدَّةَ الْمَذْكُورَةَ فِيهِ 514 هِيَ بِحَسَبِ نِظْمِ «الْعَمْدَةِ» قَبْلَ التَّعْدِيلِ وَالتَّكْمِيلِ

وَتَسْمِيَتُهُ بِالْمُورِدِ. وَلِذَا صَحَحْنَا الْعِدَّةَ نِيَابَةَ عَنْهُ لِإِذْنِهِ بِذَلِكَ، بِقَوْلِنَا:

جُمَلْتُهُ مُحَرَّرًا مِمَّا يَشِينُ ثَمَانٍ مَعَهَا سِتْنَةٌ مِنَ الْمِينِ

حِصَّةٌ ذِيلِ الضَّبْطِ مِنْ ذِي الْجَمَلَةِ حَوَالِي الرَّبْعِ وَذَا لِحِكْمَةِ

وَإِنْ تَشَأْ عِدَّتْهَا بِالْجَمَلِ (ق) د (ن) جَزَتْ (د) رَتْهَا فَحَمَلِ

(ق) = 100، (ن) = 50، (د) = 4. فَالْمَجْمُوعُ 154 بَيْتًا.

- 133 فَإِنْ أَكُنْ بَدَلْتُ شَيْئاً غَلَطَا مِّنِّي أَوْ أَغْفَلْتُهُ فَسَقَطَا
 134 فَادْرِكْنَهُ مَوْقِناً وَنَسَمَحْ فِيمَا بَدَا مِنْ خَلَلٍ وَنَتَصَفَّحْ
 135 مَا كُلُّ مَنْ قَدْ أَمَّ قَصِداً يَرشُدُ أَوْ كُلُّ مَنْ طَلَبَ شَيْئاً يَجِدُ
 136 لَكِنْ رَجَانِي فِيهِ أَنْ لَا غَيْرَا¹⁶⁷ فَمَا صَفَا خُذْ وَاعْفُ عَمَّا كَدَّرَا¹⁶⁸
 137 إِذْ لَيْسَ يَنْبَغِي اتِّصَافٌ بِالْكَمَالِ إِلَّا لِرَبِّي الْكَبِيرِ الْمُتَعَالِ
 138 وَلَسْتُ مَدْعِياً إِلَّا حِصَاءً وَلَوْ قَصَدْتُ فِيهِ الْإِسْتِغْصَاءَ
 139 وَفَوْقَ كُلِّ مِنْ ذَوِي الْعِلْمِ عَلِيمٌ وَمُنْتَهَى الْعِلْمِ إِلَى اللَّهِ الْعَظِيمِ
 140 كَيْفَ وَمَا ذِكْرِي سِوَى مَا اسْتَهْرَا عَنْ جُلْهِمٍ وَمَا إِلَيْهِ ابْتَدِرَا
 141 إِلَّا بِسِيرَةٍ¹⁶⁹ سِوَى الْمُشْتَهَرَةِ أوردتها زيادَةً وتذكره
 142 فَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى إِكْمَالِهِ وَمَا بِهِ قَدْ مَنْ مِنْ إِفْضَالِهِ
 143 حَمِداً كَثِيراً طَيِّباً مُجَدِّداً مُتَّصِلاً دُونَ انْفِطَاحِ أَبْدا
 144 وَانْفَعِ بِهِ اللَّهُمَّ مَنْ قَدْ أَمَّا إِلَيْهِ دَرْساً أَوْ حِوَاهُ فَهَمَّا
 145 وَاجْعَلْهُ رَبِّي خَالِصاً لِذَاتِكَ وَقَائِداً بِنَا إِلَى جَنَّاتِكَ
 146 عِساةً دَائِماً بِهِ يُنْفَعُ فِي يَوْمٍ لَا مَالَ وَلَا ابْنَ يُنْفَعُ
 147 وَيَا إِلَهِي عَظُمْتَ ذُنُوبِي وَلَيْسَ لِي غَيْرَكَ مِنْ طَيِّبِ
 148 فَاْمُنْ عَلَيَّ سَيِّدِي بِتُوبَةِ عَسَى الَّذِي جَنَيْتُهُ مِنْ حُوبَةِ
 149 يَذْهَبُ عَنِّي¹⁷⁰ وَإِلَيْكَ رَغْبَتِي فِي الصَّفْحِ عَن مُقْتَرَفِي وَرَزَّتِي

167 اسم بمعنى التغيير، يعني الفساد، ومُراده براءة نظمه من الأخطاء المفسدة.

168 مثلثة الدال، نقيض صفا، والمصدر كدارة وكدرا بفتح الكاف، وكُدورا وكُدورة وكُدرة بضم الكاف.

169 إلا وجوها بسيرة ذكرها لا تحظى بشهرة ولا ابتدار.

170 أي يزول، على حد قوله: ﴿فَلَمَّا تَعَبَ عِزْرُ رَهِيمِ التَّوَعُّجِ﴾ أي زال، كدره وظلمته وهي أثر الجنابة هنا، وإثمه والمواخذة به وهو أثرها هناك

- 150 وَحَجَّجَةً¹⁷¹ لِنَبِيِّكَ الْحَرَامِ وَوَقْفَةً بِذَلِكَ الْمَقَامِ
 151 وَاغْفِرْ لَوَالِدَيَّ مَا قَدْ فَعَلَا مِنْ سَيِّئِ رُحْمَاكَ يَا رَبَّ الْعُلَى
 152 وَارْحَمْ بِفَضْلِ مِنْكَ مَنْ عَلَّمَنَا كِتَابَكَ الْعَزِيزَ أَوْ أَفْرَأْنَا
 153 بِجَاهِهِ¹⁷² سَيِّدِ الْوَرَى الْمُؤَمَّلِ مُحَمَّدٍ ذِي الشَّرَفِ الْمُؤْتَلِّ¹⁷³
 154 صَلَّى¹⁷⁴ إِلَهُهُ رَبُّنَا عَلَيْهِ مَا حَنَّ شَوْقًا ذَنْفٌ¹⁷⁵ إِلَيْهِ

171 عطف على توبة.

172 الجاه والوجهة معقد الشرف ومُنْتَهَى السُّودد، وقد قيل في قول الله في الثناء على موسى عليه السلام ﴿وَكَارِعِنْدَ اللَّهِ وَجِيهًا﴾ ذا وجهة، لا تُرد له شفاعة ولا طلب، ومن ذلك أنه سأل النبوة لأخيه هارون في قوله: ﴿وَاجْعَلْنِي وَزِيرًا مِّنْ آتَمَلِي قَهْرُونَ آخِي﴾ فأعطيها في قوله: ﴿قَالَ قَدْ أُوتِيتَ سُؤْلَكَ يَا مُوسَى﴾، وهي غاية ليس وراءها غاية.

وجاه رسول الله صلى الله عليه وسلم وآله ما له من المكانة عند ربه جل وعلا، ومنها كونه خاتم رُسله وأجلهم، وأعمهم رسالة، وصاحب الوسيلة والمقام المحمود الموعود. ومن أصرح ما جاء في الترغيب في التوسل به صلى الله عليه وسلم حديث الضرير في جامع الترمذي في كتاب الدعوات، وفيه وهو محل الشاهد منه «ثم قل اللهم إني أسألك بنبيك نبي الرحمة...». صححه الترمذي والحاكم وغيرهما. وقد أورده الترمذي في سياق الدعوات المجابة، وهو منه رضي الله عنه غاية في الدلالة على المراد.

173 الشرف المؤتل: الأصيل العريق، ويكفي في أصالة شرفه السنني قوله في حديث العرباض بن سارية «إني عبد الله وخاتم النبيين وأبي مُنجدل في طينته». صححه الحاكم، ووافقه الذهبي.

174 جُملة خبرية لفظاً، دُعائية معنى، لئكتة القطع بقبولها لأنها من مشمولات الدعاء بظهر الغيب الموعود عليها بالإجابة بلا ريب، وفيها ضمنا الإعلان عن العجز عن الوفاء بحق رسول الله صلى الله عليه وسلم، ومن ثم الحوالة على الله وهو الغني الملقى، في أن يتولى هو الصلاة عليه رفعا وتشريفا وتقريبا. اللهم آته الوسيلة والفضيلة.

175 ذَنْفٌ: ككَلْفٍ وَزَنَا وَمَعْنَى: الْمُشْتَقُّ غَايَةً.

فهرس المحتويات

03	تقديم
07	مدخل
11	أولاً: التقديم
11	أ - ترجمة الناظم
11	اسمه ونسبه وحليته
11	مشيخته
11	مصنفاته
11	مكانته
12	ب - التعريف بالمتن
12	وضعه
13	مادته
13	موضوعاته
13	مظاهر العناية به باقتضاب
14	ج- شرح المهم من مبادئ فن الضبط
14	1 - الضبط لغة واصطلاحاً
15	2 - أسماؤه
15	3 - موضوعه

- 16 4 - أهم فوائده التي هي مقاصده
- 16 5 - مبناه ومستثناه
- 17 6 - أنواعه ومراحله
- 18 7 - حكمه وصلته بالرسم
- 19 8 - من مصنفاته
- 21 ثانيا : نص ذيل مورد الضمان لفن ضبط القرآن محرر مضبوط
الباب الأول : في بيان الحركات أصلية وفرعية، أوضاعها
ومواضعها
- 23 الباب الثاني : في وضع السكون المخفف والمشدد وعلامة المد
ومحلها من حرفها
- 27 الباب الثالث : في ضبط المظهر والمدغم بنوعيه
- 29 الباب الرابع : في ضبط الهمز المغير تسهيلا أو بدلا
- 30 الباب الخامس : في ضبط ألف الوصل وألف النقل
- 36 الباب السادس : في ضبط الملحق المرسوم المحذوف في الهجاء
الثابت في الأداء
- 37 الباب السابع : في ضبط المزيد الساقط أداء المثبت رسما وهجاء
- 41 الباب الثامن : في تصوير اللام ألف، وضبط الألف المعانقة للام
في أحوالها المختلفة
- 44 خاتمة
- 46

ذيل مورد الظمان في فن ضبط مرسوم القرآن	:	الكتاب
الإمام أبو عبد الله بن محمد بن إبراهيم الشريشي	:	الناظم
الأستاذ مصطفى البجياوي	:	الإعداد والتقديم
علوم المصحف الشريف رقم 1	:	سلسلة
2013 / 1435	:	الطبعة الأولى
مطبعة فضالة - المحمدية - المملكة المغربية	:	المطبعة
2013 MO 3342	:	الإيداع القانوني
978-9954-546-12-3	:	ردمك
مؤسسة محمد السادس لنشر المصحف الشريف	:	الناشر
زاوية شارع عبد الله بن ياسين وزنقة ابن زيدون	:	
المحمدية - المملكة المغربية	:	
(+ 212) 05 .23 .31 .85 .10	:	الهاتف
(+ 212) 05 .23 .31 .85 .11	:	الفاكس
fondmed6@gmail.com	:	البريد الإلكتروني
WWW.mushafmohammedi.com	:	الموقع الإلكتروني

جميع الحقوق محفوظة
لمؤسسة محمد السادس لنشر المصحف الشريف